



# لكي تكون السماء حدوداً لحرية الصحافة

حالة

## الحرريات الإعلامية في الأردن

عام 2004



مركز حماية وحرية الصحفيين  
Center for Defending  
Freedom of Journalists

## معا لتطوير حرية الإعلام

للعام الثالث على التوالي يصدر مركز حماية وحرية الصحفيين تقريره عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام ٢٠٠٤.

ويتزامن اصدار هذا التقرير مع احتفال العالم بذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة في الثالث من شهر أيار من كل عام .

وتقرير الحريات هذا العام يستند إلى استطلاع لرأي الإعلاميين شمل ١٠٠ صحفي وصحفية ممن يعملون في مؤسسات إعلامية مختلفة وهم يشكلون ما نسبته ١٦,٤٧% من عدد العاملين المسجلين في نقابة الصحفيين.

واعتمدنا في قياس الاستطلاع على مبدأ التكرار العشوائي المنتظم مستندين إلى كشف الهيئة العامة لنقابة الصحفيين حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٤.

والمشكلة التي واجهتنا أنه لا توجد معلومات موثوقة حتى الآن عن الذين يعملون في الحقل الإعلامي في الأردن، فكشوفات النقابة توثق الأعضاء المنتسبين لها في حين أن هناك صحفيون خارج عضوية النقابة يمارسون العمل الإعلامي، بالإضافة إلى أن العديد ممن هم مسجلون في كشف الهيئة العامة للنقابة توقفوا عن مزاوله المهنة أو خارج البلاد.

وحرصنا في استطلاع هذا العام الذي انجزته مجموعة من الباحثات عبر الهاتف بالتعاون مع شركة الاتصالات الأردنية في الفترة من ٢٠٠٥/٥/٢ وحتى ٢٠٠٥/٥/٥ على مراجعة وتدقيق أسئلة الاستطلاع الذي أجريناه عام ٢٠٠٣ وحاولنا تجنب بعض الأخطاء وسعيانا أن تكون أكثر دقة ووضوحاً وأن نضيف بعض الأسئلة التي تثيره وتجعله أكثر قدرة على الاجابة على الأسئلة التي تشغلنا وتؤرقنا حول حالة الحريات الإعلامية.

إن أسئلة الاستطلاع حاولت أن تلامس المشكلات الأساسية التي تواجه الإعلاميين وأن تكشف عن رؤيتهم ومواقفهم من حالة الإعلام ومؤسساته في الأردن.

وباعتقادنا أن نتائج الاستطلاع تؤثر بشكل واضح و عام إلى عدم رضى الإعلاميين عن واقعهم ولكن في الوقت نفسه لا يمكن اغفال أن هناك تحسن يمكن تلمسه في حالة الحريات الإعلامية في العام الماضي مما شهدناه عام ٢٠٠٣.

وما يستحق التنويه إلى أن الاستطلاع ليس هو المحاولة الوحيدة لقراءة حالة الحريات، فقد ترافق مع هذا الجهد انجاز ثلاث دراسات كلف بها إعلاميون وقانونيون وهي على النحو التالي:



قام بها المحامي محمد قطيشات



قام بها الزميل بسام بدارين



قام بها الزميل ناصر قمش

ويمكن الحصول على هذه الدراسات من موقعنا [www.cdfj.org](http://www.cdfj.org)

وإذ نشكر كل الذين ساندوا جهود المركز حتى يستمر بالعمل في عامه السادس، فإننا نؤكد أن ما نقوم به هو محاولة تحتل الصواب والخطأ، ونأمل ونتمنى أن نستمتع لملاحظاتكم وانتقاداتكم حتى نستطيع معا تطوير حرية الصحافة لتصل حدود السماء.

**نضال منصور**

**رئيس المركز**

# قراءة تحليلية لاستطلاع الرأي حالة الحريات الإعلامية في الأردن عام ٢٠٠٤

## مقدمة:

كشف استطلاع رأي للاعلاميين الاردنيين ان غالبيتهم لا يزال غير راض عن حالة الحريات الصحفية التي عاشوها ومروا بها العام الماضي ٢٠٠٤.

ووصف ٦٢% من الصحفيين المشاركين حالة الاعلام في الاردن بانها متدنية ومقبولة في حين لم يجدها ممتازة سوى ٣١% واعتبرها جيدة ٨٣% واجاب ٢٦% بانها متوسطة.

واجري استطلاع الرأي الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين في الفترة من ٢٠٠٥/٥/٢ وحتى ٢٠٠٥/٥/٥ على عينة من الصحفيين شملت ١٠٠ اعلامي من مختلف المؤسسات واعتمدت في اختيارها على مبدأ التكرار العشوائي المنتظم حسب السجلات المعتمدة لنقابة الصحفيين حتى تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣١.

واجاب على استطلاع الرأي ٩٦ صحفيا في حين رفض المشاركة اربعة صحفيين وتوزعت العينة على النحو التالي:

## جدول بتوزيع العينة:

المؤسسة الإعلامية	الرفض
جريدة العرب اليوم	2
جريدة الدستور	1
لم يحدد اسم المؤسسة	1
Total	4 من 100

النسبة المئوية	عدد المجيبين	المؤسسة الإعلامية
26	25	جريدة الرأي
28.1	27	جريدة الدستور
2.1	2	جريدة الغد
6.3	6	جريدة العرب اليوم
1.04	1	جريدة الشاهد
2.1	2	جريدة المجد
4.2	4	جريدة شيحان
1.04	1	جريدة الميثاق
1.04	1	جريدة الاتجاه
1.04	1	جريدة البلاد
1.04	1	جريدة الهلال
1.04	1	جريدة المرأة
1.04	1	رامة النسائية
1.04	1	تراكس الأردن
1.04	1	الحرية
1.04	1	الصباح
1.04	1	رسالة البيئة
1.04	1	القدس العربي
1.04	1	القبس
1.04	1	صحف مهاجرة
1.04	1	زهرة الخليج
6.3	6	وكالة الأنباء الأردنية
8.3	8	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون
1.04	1	صحفيون مستقلون
100.0	96 من 100	Total

واظهر الاستطلاع تفاوتاً وتحسناً واضحاً في اعتقاد الصحفيين ان حالة الحريات الاعلامية شهدت تقدماً بسيطاً العام الماضي، حيث قال ٥٥٢% منهم بان الحريات شهدت تقدماً بسيطاً، في حين ٩٤% اجابوا بانها شهدت تطوراً كبيراً واعتبرها ١٩% بانها لم تتغير واكد ١٠% بانها تراجعت بشكل بسيط وتراجعت نسبة الذين اشاروا الى انها تراجعت بشكل كبير لتصل ٥٢%.

ومن الواضح ان هذه الارقام تؤشر الى احساس الصحفيين بان هناك محاولات جرت العام الماضي لتحسين مناخ وواقع حرية الاعلام في الاردن.

وبمقارنة نتائج استطلاع عام ٢٠٠٤ بارقام الاستطلاع الذي اجراه المركز عام ٢٠٠٣ تظهر ان الوضع يسير نحو الافضل وان كان بشكل بطيء.

فقد اعتبر ٤٨% من الصحفيين الذين شاركوا باستطلاع عام ٢٠٠٣ بانها لم تتغير في حين وجدها ٢٢% بانها شهدت تراجعا.

وقد وصفها ٢٩% من الصحفيين عام ٢٠٠٣ بانها متدنية في حين ٤٦% في استطلاع عام ٢٠٠٢ يصفونها بانها متدنية و ٦٤% يعتبرونها في تراجع.

والتدقيق في نتائج استطلاع ٢٠٠٤ يكشف بان التوجهات الملكية والاجراءات الحكومية خلقت اجواء ايجابية عند الصحفيين.

## القوانين والتشريعات

ورغم كل الجهود التي بذلت لتعديل التشريعات فلا يزال ٣٧% من الاعلاميين يجدون ان القوانين تشكل قيوداً على حرية الاعلام و ٣٣% لا يرون اي تأثير لهذه التشريعات في حين يجد ٢٦% انها تسهم في حرية الاعلام.

ويبدو واضحاً ان واقع التشريعات عام ٢٠٠٤ في تحسن مستمر اذا ما قورن بنتائج استطلاع عام ٢٠٠٣، حيث اعتبر ٥٨% ان التشريعات تشكل قيوداً على حريتهم ووجدها ١٢% تسهم في دعم حريتهم.

ويعتقد ٣٦% ان قانون العقوبات هو اكثر القوانين التي تؤثر سلباً على حرية الاعلام، يليه قانون المطبوعات والنشر ٢٨% ويأتي بعده قانون محكمة امن الدولة ٢١% ثم قانون الاعلام المرئي والمسموع، ومحكمة أمن الدولة ١٤% وقانون وثائق واسرار الدولة ٩%، في حين اعتبر ٥٢% من الاعلاميين ان كل القوانين السابقة تؤثر سلباً على حريتهم الصحفية.

ولم يستطع أكثر الصحفيين الاجابة على السؤال الذي طلب منهم تحديد أكثر ثلاثة مواد قانونية تقيد حرية الإعلام من بين قوانين "العقوبات والمطبوعات والنشر، والإعلام المرئي والمسموع، ومحكمة أمن الدولة، ووثائق وأسرار الدولة" إذ أعاد الصحفيون ذكر أسماء القوانين دون تحديد مواد بعينها باستثناء الإشارة إلى "حبس الصحفيين".

وفي المقابل فان الجهود التي بذلت لتعديل التشريعات العام الماضي وجدت صدى عند الاعلاميين حيث اعتبر ٤٢% بانها تشكل تطوراً ايجابياً، ووصفها ٣٤% بانها غير كافية وعارض ذلك ١٧% اذ اكادوا انهم لا يجدون فيها اي تطور ايجابي في حين قال ٥٢% انهم لا يعرفون.

وحيث طلب من الصحفيين ان يذكروا ثلاثة اسباب ايجابية للتغييرات التي شهدتها التشريعات تركزت اجاباتهم على النحو التالي:

- \* توجهات جلالة الملك.
- \* منع حبس وتوقيف الصحفيين.
- \* تعديل قانون الصحافة والنشر.
- \* تناغم التشريعات مع عملية الاصلاح.
- \* اتاحة مساحة اوسع لحرية الصحفيين.
- \* وقف الرقابة المسبقة.
- \* تحويل الصحفيين لمحكمة البداية.
- \* زيادة الدورات التدريبية التي تتحدث عن حقوق الاعلاميين.

وحيث سئل الذين اعتبروا ان التغييرات على التشريعات كانت سلبية وغير كافية ان يذكروا اسباب ذلك تركزت اجاباتهم على النحو التالي:

- \* المسؤولون لا ينفذون توجيهات جلالة الملك.
- \* لم يحدث اي تعديل جذري على القوانين.
- \* تدخل الحكومة بالاعلام.
- \* استمرار اعتقال الصحفيين.
- \* لا يتاح الوصول الى المعلومات.
- \* وسائل الاعلام لا تزال خائفة.
- \* لا يبيت بقضايا الصحافة بالمحاكم بسرعة.
- \* وجود رقابة مسبقة.
- \* اجراءات تبليغ الصحفيين بالمحاكم سيئة.
- \* سوء المعاملة التي يلقاها الصحفيون بالمحاكم.
- \* اقامة الدعوى على رئيس التحرير.
- \* تعطيل ووقف بعض الصحف عن الصدور.
- \* المحاكمات تتم للصحفيين دون رقابة وحضور النقابة.

ويظهر التدقيق في الاجابات التفصيلية للاعلاميين على اسئلة التشريعات ان معرفة ووعي الصحفيين بالقوانين لا يزال محدودا، فهم غير ملمين بشكل تفصيلي بالتطورات التي تطرأ ولا يعرفون بشكل محدد القوانين او المواد التي تعيق حريتهم.

## المجلس الأعلى للإعلام:

ولا يزال ٣٨% من الاعلاميين يجدون ان المجلس الاعلى للاعلام لا تأثير له على حرية الصحافة في حين وجد ٢٤% انه يساهم في تقدم الحرية واعتبر ٩٤% بانه على العكس من ذلك يساهم في تراجعها و ٨٣% لم يكن له رأي.

وعلى الرغم من ان ارتفاع نسبة الاعلاميين الذين يجدون ان لا تأثير للمجلس الاعلى للاعلام . فان المؤشرات تكشف ان صورته ودوره في تحسن.

فالاستطلاع عام ٢٠٠٣ اظهر ان ٧٧% لا يرون اي تأثير له وكان من يعتقدون بان لا دور ولا تأثير له عام ٢٠٠٢ قد بلغت ٨١%.

وعزا الاعلاميون الدور الايجابي للمجلس الاعلى للاعلام في دعم الحرية الى اسباب ابرزها:

- \* ساهم في رفع مستوى الحريات.
- \* وضع تشريعات اعلامية جديدة.
- \* الاطمئنان على وضع الصحفيين عند تعرضهم للمشاكل.
- \* تخفيف الضغوط عن الصحفيين.
- \* الدورات التدريبية.

واعاد الصحفيون الدور السلبي للمجلس الاعلى للاعلام الى مجموعة اسباب ابرزها:

- \* المجلس اداة حكومية للضغط على الصحافة .
- \* دوره استشاري.
- \* تصريحاته وتوجهاته كلام لا يطبق.
- \* لا يمثل الطموحات الاعلامية.
- \* تعدد المرجعيات الاعلامية.
- \* المجلس الاعلى لا يمثل الاعلام والصحافة.

وحين سئل الصحفيون لماذا لا يجدون للمجلس الاعلى اي تأثير تركزت اجاباتهم على النحو التالي:

- \* مضغوط عليه ولا تنفذ توجهاته على ارض الواقع.
- \* لا يوجد دور فعلي له وغير مستقل.
- \* لا توجد علاقة بين المجلس والصحافة.
- \* السلطة التنفيذية هي الاقوى.
- \* المجلس تنقصه آليات التحرك.
- \* يتدخل في شؤون النقابة.
- \* اليات اختيار اعضاء المجلس غير واضحة.
- \* غير قادر على اقناع الحكومة.
- \* لا يختار لعضويته الكفاءات الحقيقية القادرة على العمل.
- \* لا يقوم المجلس بالتوعية بدوره.
- \* لا يستطيع تغيير عقليات المسؤولين.
- \* لا يضغط على الحكومة بشكل قوي وفعلي.

## إلغاء وزارة الإعلام.

اما الغاء وزارة الاعلام فقد اكد ٦٢% من الاعلاميين ان لا تأثير له على حرية الاعلام وقال ١٤ر٦% انه اسهم في تقدم حرية الاعلام في حين رأى ١٨ر٨% انه اسهم في تراجع حريته وقال ٤ر٢% انه لا رأي لهم.

ومقارنة باستطلاع عام ٢٠٠٣ يتضح ان هناك ارتفاعا في نسبة من يعتقدون بان الغاء الوزارة لم يؤثر على حرية الاعلام حيث كانت النسبة ٥٦ر٩%.

كذلك انخفضت نسبة من يعتقدون انه يسهم في تقدم حرية الاعلام من ٣١ر٩% عام ٢٠٠٣ الى ١٤ر٦% عام ٢٠٠٤ .  
بالمقابل ارتفعت نسبة من يعتقدون انه يسهم في تراجع حرية الاعلام حيث اجاب ٩ر٧% فقط عام ٢٠٠٣ .

## نقابة الصحفيين.

وتشير نتائج الاستطلاع الى ان نسبة كبيرة من الصحفيين تنظر بسلبية الى دور نقابة الصحفيين سواء في الدفاع عن حرية الاعلام او في تطوير الحالة المهنية الاعلامية.

فقد قال نحو ٥٢% من الاعلاميين ان دورها ضعيف او مقبول في الدفاع عن حرية الاعلام وقال ٥ر٢% ان لا دور لها و اشار ١٦ر٧% بانه متوسط. ولم يقل ان دورها جيدا سوى ١٦ر٧% في حين قال ٩ر٤% فقط ان دورها ممتاز.

وتبدو حالة عدم الرضى اكبر فيما يخص رؤية الاعلاميين لدور النقابة في تطوير الحالة المهنية حيث قال ٥٧ر٣% من الاعلاميين ان دورها ضعيف او مقبول و ٧ر٣% قالوا ان لا دور لها، واجاب ١١% بان دورها متوسط .. في حين قال ١٤ر٦% ان دورها جيد اما من قالوا ان دورها ممتاز فلم يتجاوز ٩ر٤%.

## المركز الأردني للإعلام

ويبدو ان اغلبية الاعلاميين لا يلمسون وجود تأثير لتأسيس المركز الاردني للاعلام حيث قال ٥٨٣% منهم ان لا تأثير له على حرية الاعلام في حين قال ٩٤% انه يسهم في تراجع حرية الاعلام و ١٨٨% فقط من الاعلاميين يعتقدون انه يسهم في تقدم حرية الاعلام في حين اجاب ١٣٥% بان لا رأي لهم.

ويكشف الاستطلاع عن عدم وضوح دور ومهام المركز الاردني للاعلام .. فحين طلب من الاعلاميين تحديد ابرز ثلاث مهام يقوم بها اجاب نحو ٢٠٨% منهم انه لا يوجد له مهمات و ٤٨% قالوا انهم لا يعرفون عنه وقال ٩٦% ان احدى مهامه تدريب الصحفيين في حين اجاب ٥٦% ان من مهامه الدفاع عن الصحفيين. واورد الاعلاميون عددا من القضايا التي يعتقدون انها مهام يقوم بها المركز ابرزها:

- \* بديل لوزارة الاعلام.
- \* توفير المعلومات.
- \* توثيق العلاقات الاردنية العربية والدولية.
- \* اثاره نقاش حول التشريعات الاعلامية.
- \* وصول صوت الصحفي.
- \* عرض مهام المسؤولين.
- \* عقد ندوات ومؤتمرات.
- \* شبكة علاقات عامة.
- \* اصدار تقارير دورية والتوثيق.
- \* متابعة الاعلام.
- \* تسويق الاردن في الخارج.
- \* توفير خدمات للصحفيين.
- \* مرجعية للتنسيق.
- \* منح تصاريح للمحطات الفضائية.
- \* وضع حد للتجاوزات المهنية.
- \* عمل استطلاعات رأي.
- \* التعامل مع الصحفيين من خارج الاردن.

كذلك شملت اجابات من نوع:

- \* اضافة مناصب جديدة.
- \* توسيع المكاتب الاعلامية.
- \* تعيين ملحقين اعلاميين في الخارج.
- \* نشر صور المدير العام واخباره.
- \* جمع الاخبار من الصحف ونشرها على الموقع الالكتروني.

## انشاء محطات اذاعة وتلفزة

وما زال معظم الاعلاميين يرون ان انشاء محطات اذاعة وتلفزة خاصة في الاردن يعد مؤشرا على تطور حرية الاعلام .. فقد اجاب ٤٩% من الاعلاميين بـ نعم حين سئلوا ان كان انشاء المحطات الذي بدأ العام الماضي ٢٠٠٤ يعد مؤشرا على تطوير حرية الاعلام، في حين قال ١٣٥% فقط بان ذلك ليس مؤشرا واجاب ٣٤% بانه لا تأثير لذلك وقال ٣١% بلا اعرف.

ورغم ذلك فان نسبة من يعتقدون بان انشاء المحطات الخاصة يؤشر على تطور الاعلام تراجعت عما كانت عليه عام ٢٠٠٣.

فقد اشارت نتائج عام ٢٠٠٣ ان ٨٠٦% كانوا يعتقدون ان تأسيس المحطات مقياس ومؤشر مهم لحرية الاعلام، في حين قال ١٦٧% حينها بانه ليس مؤشرا على تطور الاعلام واجاب ١٤% بـ لا اعرف.



## هيئة الاعلام المرئي والمسموع .

كما قال ٥٧٣% من الاعلاميين ان هيئة الاعلام المرئي والمسموع ليس لها تأثير على حرية الاعلام في الاردن، واجاب ٢٩٢% بانها تسهم بتقدم حرية الاعلام مقابل ٤٢% قالوا انها تسهم في تراجعها وقال ٥٢% لا اعرف و ٤٢% لا رأي لهم.

وحين طلب من الاعلاميين تحديد ابرز ثلاث مهمات للهيئة قال ١٣٣% بانه لا يوجد لها مهمات و ٦٧% قالوا لا اعرف.

في حين حدد بضعة اعلاميين عددا من المهمات ابرزها:

- \* منح تراخيص للمحطات التلفزيونية والاذاعية.
- \* تطوير الرسالة الاعلامية.
- \* تنظيم الترددات.
- \* اعداد لائحة المصنفات المرئية او المسموعة لاجازتها.
- \* دور تنسيقي وتنظيمي.
- \* دور تثقيفي.
- \* توجيه الاعلام.
- \* التشريع.
- \* نقل صورة اوضح عن الاردن للخارج.
- \* تجنب القضايا الحساسة.
- \* عدم تطوير الاعلام.
- \* تقييد المؤسسات الاعلامية.
- \* تشكيل رأي عام.

وتظهر اجابات الاعلاميين حول المركز الاردني وهيئة الاعلام المرئي عدم وضوح دوره ومهام البنية الاعلامية التي يجري انشاؤها.

## توقيف ومحاكمة الإعلاميين.

وكشفت نتائج الاستطلاع ان ٢٦% من الاعلاميين تعرضوا للمحاكمة بقضايا لها علاقة بالاعلام قبل عام ٢٠٠٤ مقابل ٧٤% لم يتعرضوا لها.

اما خلال عام ٢٠٠٤ فقد قال ١٦٧% من الاعلاميين المستطلع اروهم انهم تعرضوا للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالاعلام في حين لم يتعرض لها ٨٣٣% من الاعلاميين.

كذلك قال ١٥٦% من الاعلاميين انهم تعرضوا للتوقيف في قضايا لها علاقة بالاعلام قبل عام ٢٠٠٤ مقابل ٨٤٤% لم يتعرضوا للاعتقال في حين انخفضت هذه النسبة الى حد ملحوظ خلال عام ٢٠٠٤ حيث اجاب ١% فقط من الاعلاميين بانهم تعرضوا للتوقيف في قضايا لها علاقة بالاعلام خلال العام الماضي ونفى ذلك ٩٩% من الاعلاميين مما يشير الى تحسن واضح في مسألة امتناع الجهات المختصة عن توقيف الصحفيين في قضايا الاعلام.

وحين سئل الاعلاميون الذين تعرضوا للمحاكمة عن حرك الدعاوى جاءت اجاباتهم كالتالي:

- \* الحكومة ٨٣%.
- \* مسؤولون في الحكومة ٣١%.
- \* شركات خاصة ٣١%.
- \* مؤسسات شبه حكومية ١%.

\* مواطنون عاديون ٦٣%.

وطلب من الاعلاميين الذين تعرضوا للمحاكمة خلال عام ٢٠٠٤ تحديد التهمة او التهم التي وجهت لهم وجاءت الاجابات كالتالي:

اجاب ١٥٨% منهم انه لا يوجد تهم وقال ٥٣% لا اعرف.  
في حين انحصرت الاجابات الاخرى في التالي:

\* الاساءة للمصلحة العليا للدولة.

\* المس بهيبة الدولة.

\* نشر اخبار عن مرافق حكومية وشركات خاصة.

\* تعكير صفو العلاقات مع دول عربية.

\* تجاوزات.

\* انتقادات لشخصيات عامة.

وتظهر أيضاً الاجابات السابقة عدم وجود وعي كاف لدى الاعلاميين بالجوانب القانونية للتمييز بين اسباب رفع الدعوى وتكييف التهم القانونية.

وحين طلب من الاعلاميين الذين تعرضوا للتوقيف تحديد الجهات التي قامت بذلك جاءت اجاباتهم كالتالي:

\* لا يوجد ٢٥٩%.

\* وزارة الاعلام ١١%.

\* محكمة شرعية اردنية ٧٤%.

\* الحكومة ٧٤%.

\* المحافظ ٣٧%.

\* قرار اداري ٣٧%.

\* محكمة امن الدولة ٣٧%.

اما عن اسباب التوقيف فاورد الاعلاميون عدة اسباب اهمها:

\* نشر اخبار غير صحيحة.

\* القذح والذم والتشهير.

\* كتابة الشعر.

\* تجاوزات.

وكما توضح النتائج فان ٦٣% فقط من الاعلاميين المستطلع اراؤهم قد صدر بحقهم حكما قضائيا قطعيا اما طبيعة الحكم الصادر فانه يتوزع على حكمين الاول براءة ٤٢% وحكم بالغرامة ٢١% اي ان نسبة من صدر بحقهم حكم بالبراءة بلغ ٦٦٧% والذين صدرت بحقهم احكام بالغرامة ٣٣٣% ولم يسجل اي حكم بالحبس ضد الاعلاميين.

## الضغوط والمضايقات.

وما يزال الاعلاميون في الاردن يتعرضون للضغوط حيث قال ٤٠٦% من المستطلعة اراؤهم انهم تعرضوا للمضايقة خلال عام ٢٠٠٤ بسبب ارائهم او مواقفهم او بسبب ما نشره او كتبه في حين قال ٥٧٣% انهم لم يتعرضوا واجاب ٢١% انهم لا يتذكرون او لا يعرفون.

وبالرغم من ارتفاع نسبة المضايقات الا انها تراجعت عن النسبة التي سجلت عام ٢٠٠٣ حيث اجاب حينها ٥٢ر٨% من الاعلاميين بانهم تعرضوا للمضايقة.

وعدد الاعلاميون انواع المضايقات التي تعرضوا لها كالتالي:

- \* التهديد الشخصي ١٦ر٧%.
- \* الاتصالات الهاتفية ١١ر١%.
- \* الملاحقة بالنقد والشكوى لدى النقابة ٩ر٣%.
- \* ضغوط رؤساء التحرير ٧ر٤%.
- \* الغاء اخبار كانت ستنتشر ٥ر٦%.
- \* تدخلات «غير محدودة» ٥ر٦%.
- \* تضيق الخناق في اسلوب الكتابة ٥ر٦%.
- \* اتصالات من مسؤولين ٣ر٧%.
- \* تحذير من الكتابة في مواضيع محددة ٣ر٧%.
- \* لا يوجد ٣ر٧%.

ووردت إجابات عن المضايقات من بينها:

- \* ضغوط من الاجهزة الرسمية.
- \* عدم منح الحرية في تغطية المناسبات.
- \* عدم التجاوب من قبل المسؤولين.
- \* التضيق على حركة الاعلام.
- \* السب والشتم.
- \* مضايقات من قبل السلطة الفلسطينية او شخصيات خارج الاردن.
- \* توقيف طباعة الجريدة.
- \* تكسير سيارة ومحاولة الاذى الجسدي بالضرب.
- \* تهديد بالقتل.
- \* عقوبة نقل من المؤسسة.
- \* فصل من المؤسسة.
- \* احالة على التقاعد.
- \* فرض الرأي الاخر.
- \* حملة من الناطق الرسمي.

وحين طلب من الاعلاميين تحديد الجهة التي تقف وراء المضايقة التي تعرضوا لها جاءت الاجابات كالتالي:

- \* شخصيات متنفةذة ٢٢ر٩%.
- \* وزراء ومسؤولون في الحكومة ١٨ر٨%.
- \* زعامات عشائرية ٥ر٢%.
- \* الاجهزة الامنية ٤ر٢%.
- \* احزاب ٣ر١%.
- \* شركات اعلان ٢ر١%.
- \* نقابات ١%.

وخلال عام ٢٠٠٤ تعرض ٣٩ر٦% من الاعلاميين لحالات منع نشر اخبار او تقارير او تحقيقات او مقالات كتبوها في حين قال ٥٩ر٤% انهم لم يتعرضوا لذلك اجاب ١% لا اذكر.

وتؤشر تلك الارقام على استمرار وجود رقابة ورقابة ذاتية في المؤسسات الاعلامية على النشر الا انها بمقارنتها بنتائج استطلاع عام ٢٠٠٣ تظهر وجود تحسن ملحوظ حيث تراجعت نسبة من تعرضوا لمنع نشر موادهم الصحفية من ٥٢ر٨% عام ٢٠٠٣ الى ٣٩ر٦% عام ٢٠٠٤ وهو ما يعتبر مؤشرا ايجابيا.

وطلب من الاعلاميين الذين منعت اخبارهم من النشر تحديد اسباب المنع وجاءت الاجابات كالتالي:

- \* لا يوجد حرية صحفية.
- \* تجاوز الخطوط الحمراء.
- \* لانها ضد رئيس الحكومة.
- \* عدم نزاهة المسؤولين.
- \* تحت مبرر حماية المصلحة الوطنية او المصلحة العليا.
- \* المساس بدول صديقة او شقيقة.
- \* توقيف طباعة الجريدة.

\* قرار الصحفي لمشرف على المقالات.

\* قرار من رئيس التحرير.

## تدخل الحكومة:

وما زال اغلب الاعلاميين يعتقدون ان الحكومة تتدخل في الاعلام حيث قال ٤٩% ان الحكومة تدخلت عام ٢٠٠٤ في شؤون الاعلام وتغطياته واخباره واثرت في توجهاته في حين اجاب ٢٧% بانها لا تتدخل وقال ١٣% انهم لا يعرفون.

وذكر الاعلاميون مجموعة كبيرة من الاسباب التي يعتقدون انها تقف وراء تدخل الحكومة في الاعلام ابرزها:

- \* مبررات امنية.
- \* القانون يسمح لها بذلك.
- \* وجود اخبار تمس العراق.
- \* وجود تجاوز للخطوط الحمراء.
- \* بهدف السيطرة على الاعلام.
- \* وجود اخبار سيئة.
- \* التضييق على حرية الاعلام.
- \* شراء الصحفيين.
- \* الحكومة لا تقبل النقد والرأي الاخر.
- \* الضغط على الرأي العام.
- \* الحفاظ على المصلحة الوطنية العامة.
- \* الغاء او تغيير اخبار.
- \* الدفاع عن الحكومة وسياساتها وتسويقها وتحسين صورتها.
- \* الوضع السياسي في المنطقة.
- \* حصر الاخبار بالاذاعة والتلفزيون.
- \* التخلص من الدخلاء على الصحافة.
- \* الحفاظ على العلاقة مع دول مجاورة.

## شركات الإعلان:

ولا يقتصر التدخل في الاعلام او التأثير به على الحكومة بل يمتد الى شركات الاعلان حيث يرى ٥٦% من الاعلاميين ان الشركات تؤثر في سياسات الاعلام وانها توجهه لمصالحها في حين لا يرى ذلك ٣٢% ويقول ١١% انهم لا يعرفون عن ذلك.

ويلاحظ ان نسبة من يعتقدون بتدخل الشركات في الاعلام اكبر من نسبة من يعتقدون بوجود تدخل حكومي وان كانت تقل عن نسبة استطلاع عام ٢٠٠٣ التي اظهرت حينها ان ٨٨% يعتقدون ان شركات الاعلان تتدخل.

وطلب من الاعلاميين ان يوضحوا كيف يحدث التدخل من قبل شركات الاعلان فجاءت ابرز الاجابات كالتالي:

- \* وجود مصالح مشتركة بينها وبين المؤسسة الاعلامية.
- \* تهديد بعدم نشر الاعلان.
- \* طلب عدم نشر اي معلومات حول شركاتهم.
- \* المساومة.
- \* التستر على قضايا لها علاقة بالشركة.
- \* شراء ذمم الصحفيين.
- \* تغيير الاخبار.

## منع دخول الصحف:

وتبين النتائج ايضا ان ١٩% من الاعلاميين يعتقدون انه جرى منع دخول صحف ومجلات للاردن خلال عام ٢٠٠٤ في حين قال ٢٨% انه لا يوجد منع فيما اجاب ٥٢% على السؤال بـ «لا اعرف».

وحدد الاعلاميون اسماء عدد من الصحف التي جرى منعها وشملت:

- \* القدس العربي.
- \* الحياة.
- \* الشرق الاوسط.
- \* المحور العربي.
- \* العرب تايمز.
- \* مجلة اسرائيلية تخص عرب ٤٨ .

## رقابة مسبقة:

واكد ٣٩٦% من الذين شملهم الاستطلاع ان بعض الصحف الاردنية خضعت للرقابة المسبقة خلال عام ٢٠٠٤ في حين قال ٢١٩% انها لم تخضع واجاب ٣٨٥% بانهم لا يعرفون ان كانت الصحف تعرضت لرقابة مسبقة ام لا.

ومقارنة باستطلاع عام ٢٠٠٣ نلاحظ انخفاض نسبة من يعتقدون بتعرض الاعلام لرقابة مسبقة حيث بلغت تلك النسبة عام (٢٠٠٣) ٤٤ر٤%.

واورد الاعلاميون في اجاباتهم اسماء عدد من الصحف الاردنية والمؤسسات الاعلامية التي تعرضت لرقابة مسبقة وشملت تقريبا معظم الصحف اليومية وعدد من الاسبوعيات ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون وجاءت ابرز الاجابات كالتالي:

- |            |                             |
|------------|-----------------------------|
| * المجد.   | * العرب اليوم.              |
| * الوحدة.  | * مؤسسة الاذاعة والتلفزيون. |
| * الرأي.   | * المحور.                   |
| * الشاهد.  | * البلاد.                   |
| * الدستور. | * الميثاق.                  |
| * الغد.    | * السبيل.                   |

وذكرت احدى الاجابات اسم صحيفة (الناصرية) واجابة اخرى ذكر فيها المستطلع (كل الصحف).  
وحين طلب من الاعلاميين ذكر الاسباب التي يعتقدون انها وراء هذه الرقابة جاءت اجاباتهم كالتالي:

- \* الوضع السياسي ٤٩ر١%.
- \* سياسة السلطة التنفيذية ٣٣ر٣%.
- \* لا يوجد اسباب ١٤%.
- \* لا اعرف ٣ر٥%.

## حرية الاذاعة والتلفزيون:

ورغم الجهود التي بذلت في مجال الاعلام المرئي والمسموع ما زال ٤١ر٧% من الاعلاميين يعتبرون ان الاذاعة والتلفزيون الاردني يتمتع بحرية اعلامية متدنية .  
في حين قال ٢٦% انها مقبولة واجاب ٢٢ر٩% بانها متوسطة ولم يقل عنها جيدة سوى ٧ر٣% و فقط ٢ر١% قالوا انها حرية ممتازة.

وكانت أبرز الاجابات التي وجدت أن مستوى حرية التي تتمتع بها الإذاعة كانت على النحو التالي:

- \* برامجها قوية وخاصة الحوارية.
- \* أفضل من السنوات السابقة.
- \* متوازنة دائماً.
- \* إدارتها جيدة.

وعزا الاعلاميون تدني مستوى الحرية التي تتمتع بها الاذاعة والتلفزيون لعدد كبير من الاسباب ابرزها:

- \* مؤسسة حكومية بدون صلاحيات.
- \* مقيدة بالسياسة الداخلية.
- \* تعمل بإشراف الحكومة.
- \* لانها ذراع الحكومة.
- \* تدخل جهات عليا ووجود رقابة.
- \* الجمود الإداري.
- \* وجود اشخاص غير نزيهين.
- \* عدم وجود الرأي الآخر.
- \* تعدد المرجعيات.
- \* بسبب القائمين على البرامج.
- \* الوساطة والمحسوبية.
- \* قلة الخبرة.
- \* ضعف الكادر.
- \* الخوف من البلبلة.

## وكالة الأنباء الأردنية بتراب

وفيما يخص وكالة الانباء الاردنية (بتراب) قال ٣٧% من الاعلاميين بانها تتمتع بحرية متدنية و ٢١% بانها حرية مقبولة فيما قال ٢٤% انها تتمتع بحرية متوسطة مقابل ١١% قالوا انها حرية جيدة و ٥٢% اجابوا بانها حرية ممتازة.

وأبرز الإجابات التي وجدت أن وكالة الأنباء تتمتع بدرجة جيدة من الحرية الإعلامية:

- \* الكادر الإداري الجيد.
- \* سقف أعلى من الإذاعة والتلفزيون.
- \* جراحة في معالجة الأمور.

كما تركزت الاجابات التي أظهرت تدني درجة الحرية الإعلامية عند وكالة الأنباء الأردنية على النحو التالي:

- \* تخضع لسيطرة الحكومة مباشرة.
- \* كوادرها ضعيفة.
- \* الرقابة عليها كبيرة وقوية.
- \* غير قادرة على مواكبة التطورات.
- \* وجود رقابة ذاتية.
- \* لأنها الوحيدة وليس لها منافس.

## رقابة الانترنت

واظهرت النتائج ايضا ان ٢٢% من الاعلاميين يعتقدون بان الانترنت يخضع للرقابة في الاردن في حين يرى ٣٨% انه لا يخضع لاي رقابة فيما قال ٣٨% لا اعرف.

وتبدو النتائج مقارنة لما اظهرته نتائج عام ٢٠٠٣ حيث اجاب حينها ٢٢% من المستطلعة اراؤهم بان هناك رقابة على الانترنت.

وحيث طلب ممن يعتقدون بوجود رقابة على الانترنت ذكر امثلة على حالات الرقابة جاءت الاجابات كالتالي:

- \* مواقع دينية.
- \* مواقع سياسية.
- \* مواقع تستهدف الاردن مثل عرب تايمز.
- \* مواقع اعلامية.
- \* رقابة خفية.
- \* هناك مواقع مسيطر عليها من جهات حكومية.
- \* مواقع تمس الاردن.

وسئل الاعلاميون ايضا عن يقوم بالرقابة فجاءت ابرز الاجابات كالتالي:

- \* الحكومة ٢٦١%.
- \* لا اعرف ٢١٧%.
- \* المخبرات ١٣%.
- \* لا يوجد ١٣%.
- \* المسؤولون عن الاتصالات ٨٧%.
- \* الدائرة الفنية في كل مؤسسة ٤٣%.
- \* ادارات المواقع ٤٣%.
- \* رقابة ذاتية من الصحفيين ٤٣%.
- \* شركات خاصة ٤٣%.

وحيث سئل الاعلاميون عن الكيفية التي تحدث فيها الرقابة على الانترنت اظهرت الاجابات عدم وجود معرفة تقنية بذلك حيث جاءت الاجابات كالتالي:

- \* لا اعرف ٣٠٤%.
- \* حجب المواقع ٢١٧%.
- \* لا يوجد ٢١٧%.
- \* اساليب فنية ١٣%.
- \* من خلال وسيط اردني ٤٣%.
- \* عملية رقابة فقط ٤٣%.
- \* عملية تقنية فقط ٤٣%.

**جدوال ورسومات بيانية**

**توضیح**

**حالة الحريات الإعلامية في الأردن**

**عام ٢٠٠٤**

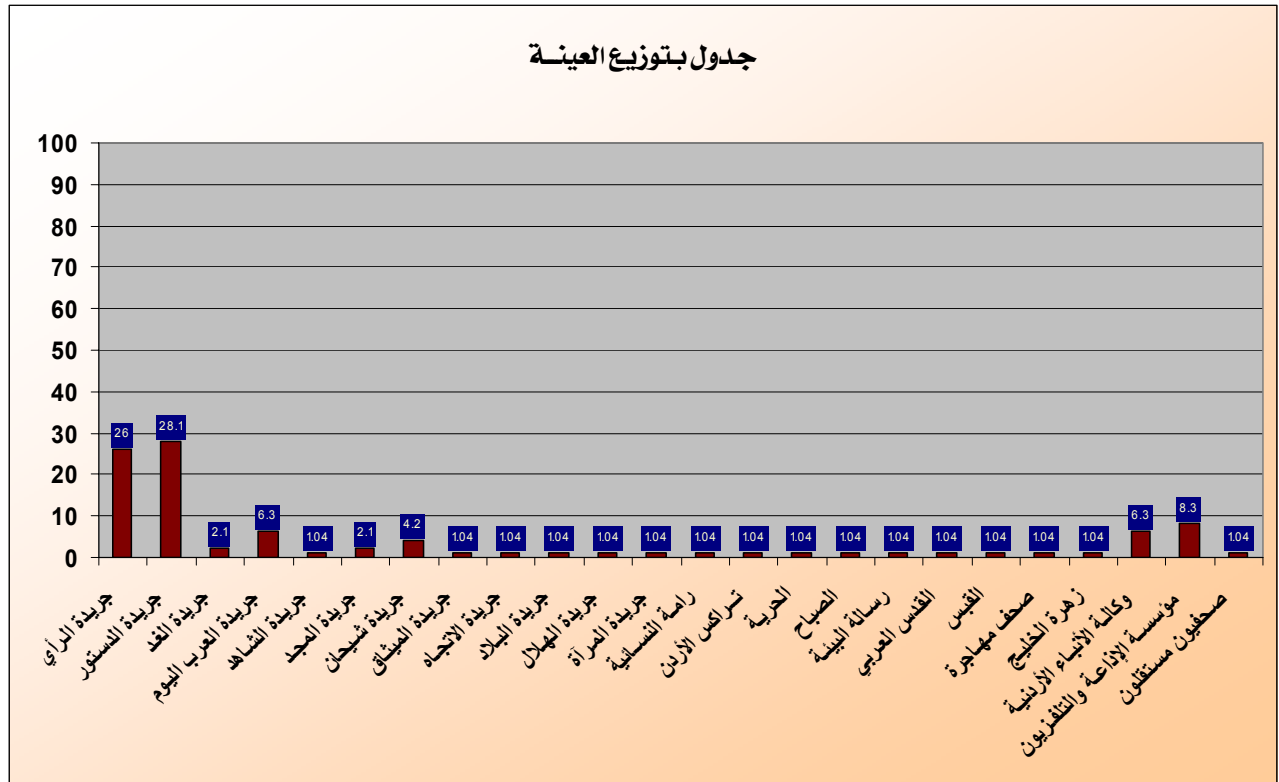


## جدول بتوزيع العينة.

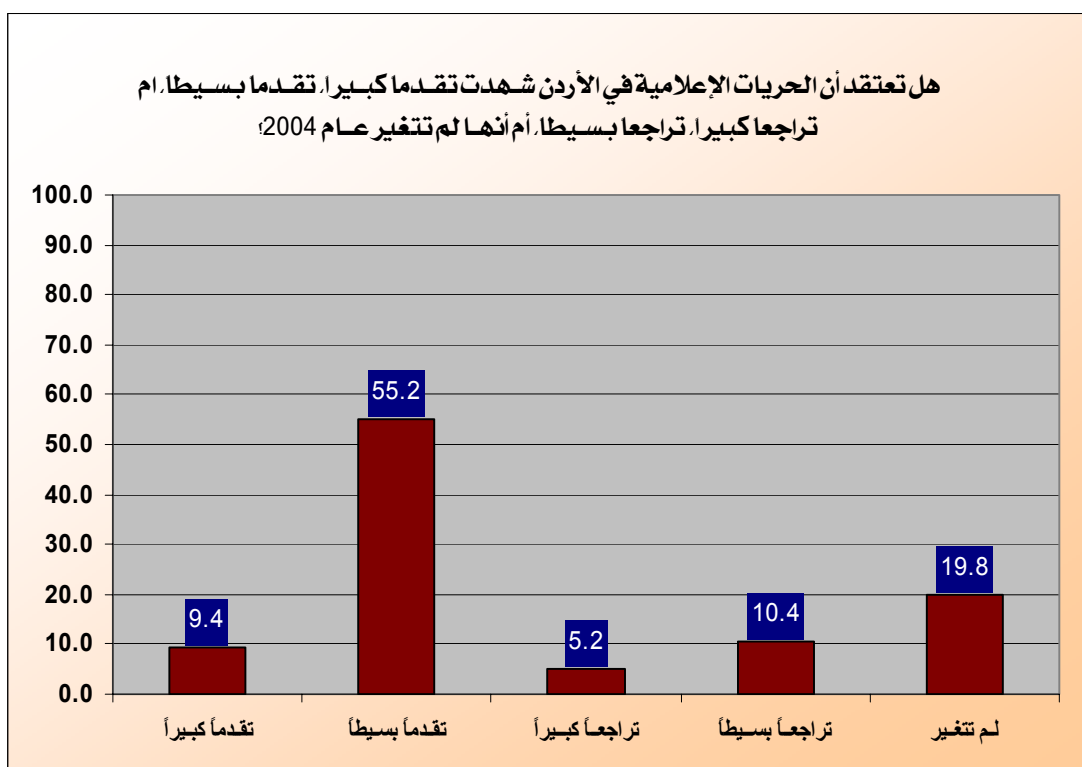
المؤسسة الإعلامية	الرفض
جريدة العرب اليوم	2
جريدة الدستور	1
لم يحدد اسم المؤسسة	1
Total	4 من 100

المؤسسة الإعلامية	عدد المجيبين	النسبة المئوية
يومية	جريدة الرأي	26
	جريدة الدستور	27
	جريدة الغد	2.1
	جريدة العرب اليوم	6.3
أسبوعية	جريدة الشاهد	1.04
	جريدة المجد	2.1
	جريدة شبحان	4.2
	جريدة الميثاق	1.04
	جريدة الاتجاه	1.04
	جريدة البلاد	1.04
	جريدة الهلال	1.04
	جريدة المرأة	1.04
	رامة النسائية	1.04
متخصصة	تراكس الأردن	1.04
	الحرية	1.04
	الصباح	1.04
	رسالة البيئة	1.04
	القدس العربي	1.04
عربية	القيس	1.04
	صحف مهاجرة	1.04
	زهرة الخليج	1.04
	وكالة الأنباء الأردنية	6.3
مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	8.3	
صحفيون مستقلون	1.04	
Total	96 من 100	100.0

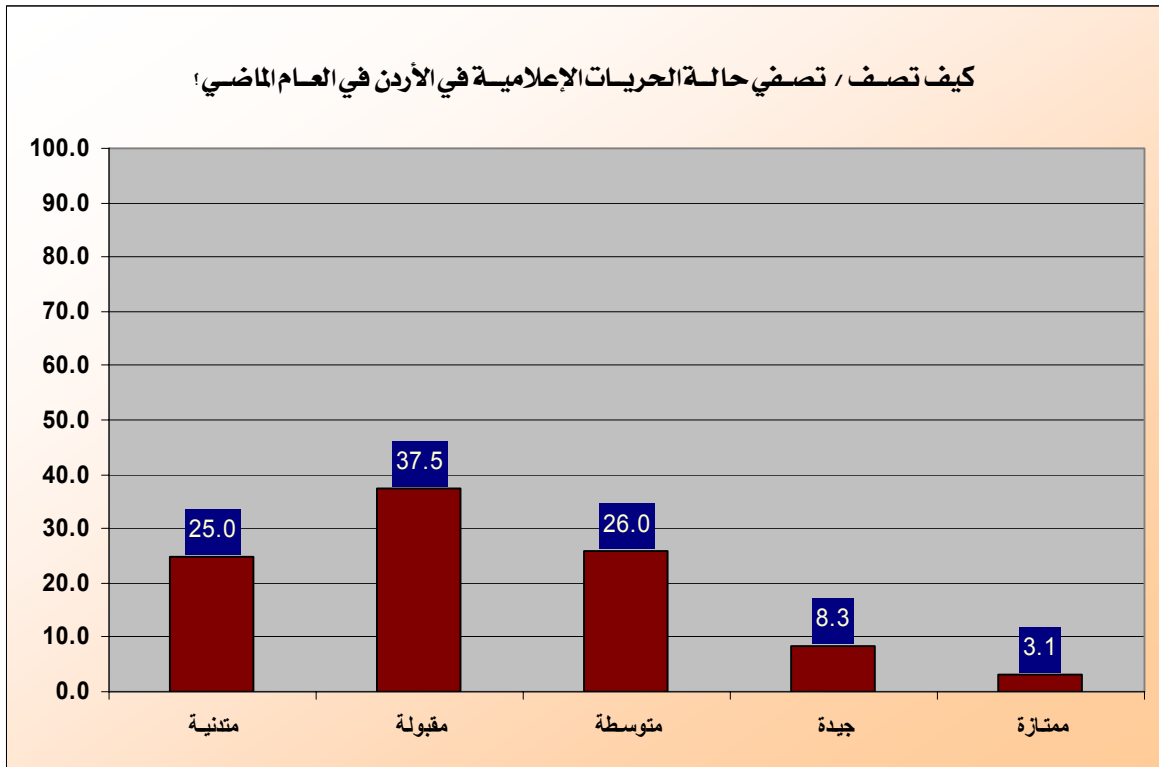
## جدول بتوزيع العينة



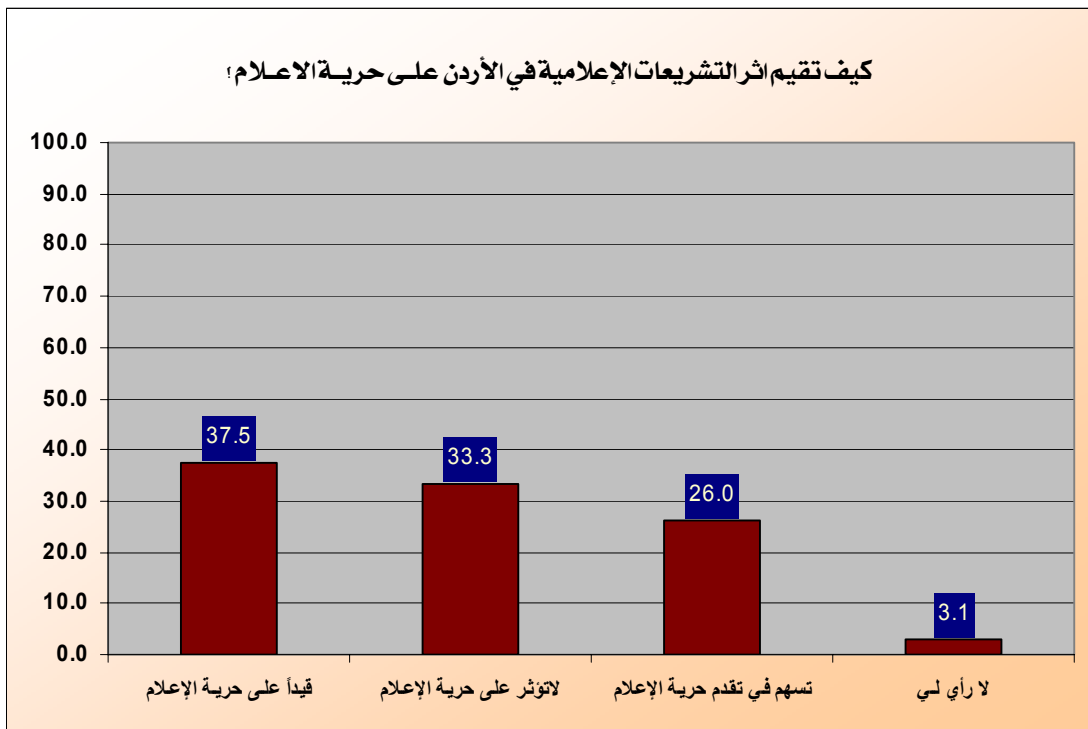
النسبة المئوية	عدد المجيبين	
9.4	9	تقدماً كبيراً
55.2	53	تقدماً بسيطاً
5.2	5	تراجعاً كبيراً
10.4	10	تراجعاً بسيطاً
19.8	19	لم تتغير
100.0	96	Total



النسبة المئوية	عدد المجيبين	
25.0	24	متدنية
37.5	36	مقبولة
26.0	25	متوسطة
8.3	8	جيدة
3.1	3	ممتازة
100.0	96	Total



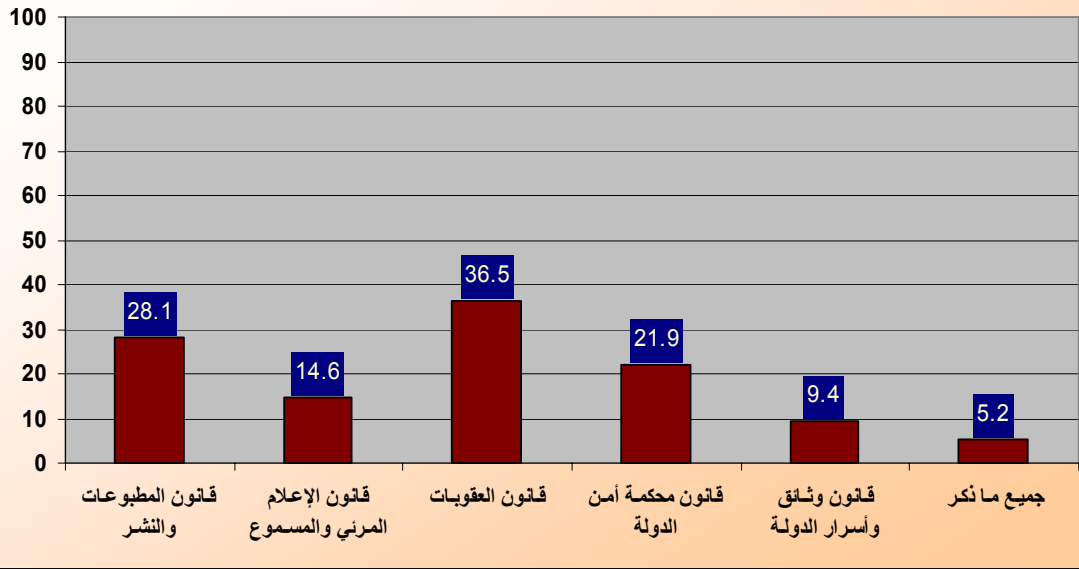
النسبة المئوية	عدد المجيبين	
37.5	36	قيداً على حرية الإعلام
33.3	32	لاتؤثر على حرية الإعلام
26.0	25	تسهم في تقدم حرية الإعلام
3.1	3	لا رأي لي
100.0	96	Total



..

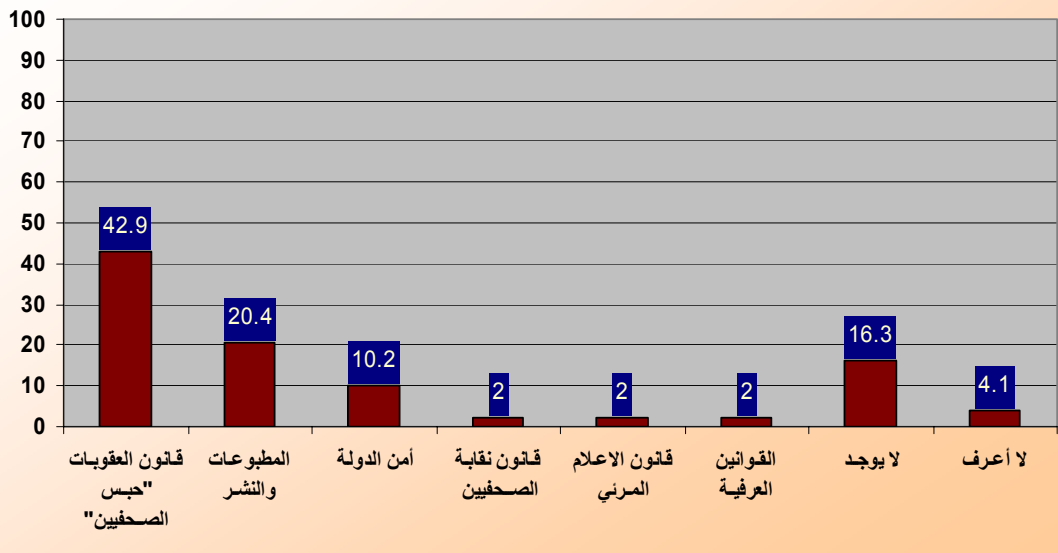
النسبة المئوية	عدد المجيبين	
28.1	27	قانون المطبوعات والنشر
14.6	14	قانون الإعلام المرئي والمسموع
36.5	35	قانون العقوبات
21.9	21	قانون محكمة أمن الدولة
9.4	9	قانون وثائق وأسرار الدولة
5.2	5	جميع ما ذكر

إذا كنت ترى أن هناك تشريعات تقيد حرية الإعلام .. فما هي أكثر هذه التشريعات التي  
تؤثر سلباً على الحريات الإعلامية:

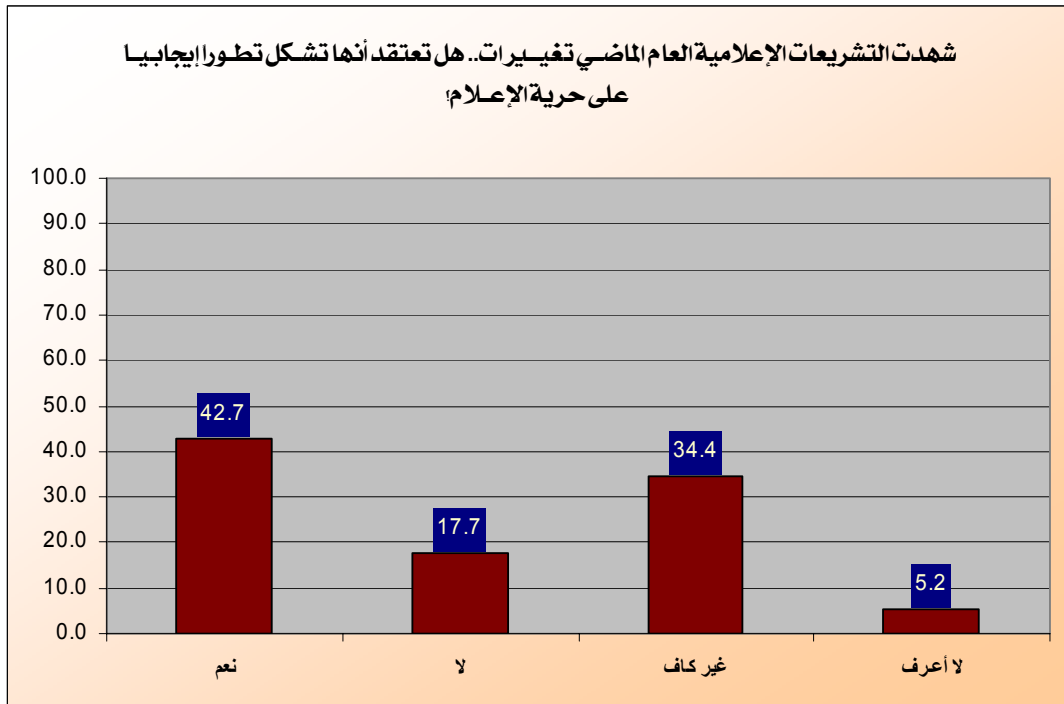


النسبة المئوية	عدد المجيبين	
42.9	21	قانون العقوبات "حبس الصحفيين"
20.4	10	المطبوعات والنشر
10.2	5	أمن الدولة
2	1	قانون نقابة الصحفيين
2	1	قانون الإعلام المرئي
2	1	القوانين العرفية
16.3	8	لا يوجد
4.1	2	لا أعرف
100.0	49	Total

ما هي برأيك أكثر ثلاث مواد قانونية تقيد حرية الإعلام وتنص عليها أي من  
القوانين السابقة:



النسبة المئوية	عدد المجيبين	
42.7	41	نعم
17.7	17	لا
34.4	33	غير كاف
5.2	5	لا أعرف
100.0	96	Total



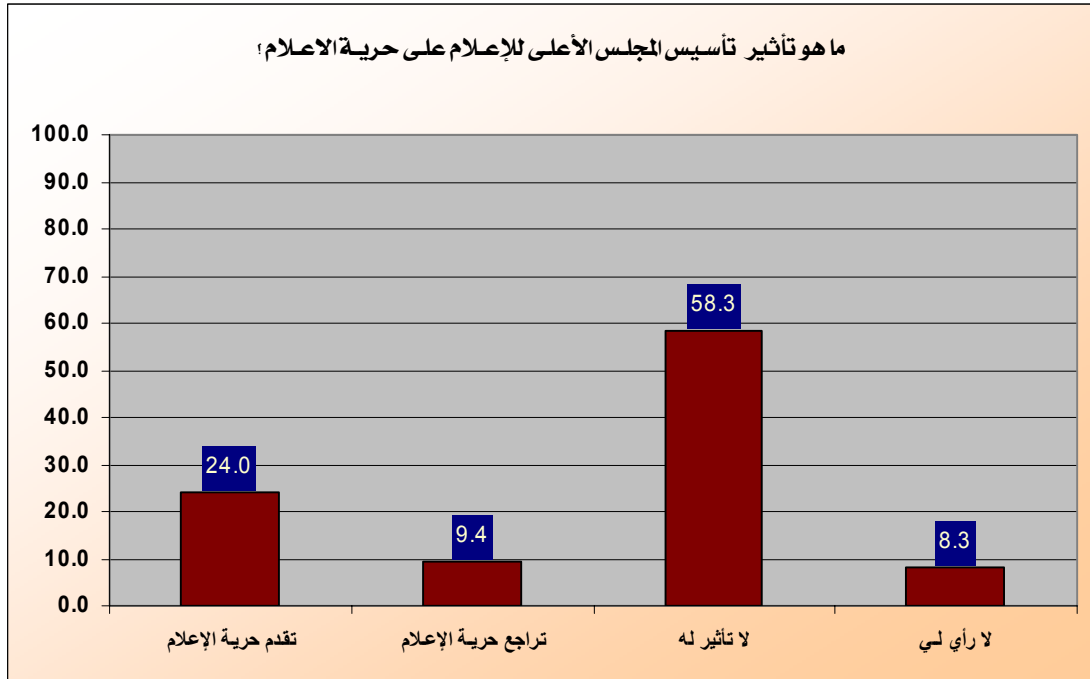
\* وقف الرقابة المسبقة.  
 \* تحويل الصحفيين لمحكمة البداية.  
 \* زيادة الدورات التدريبية التي تتحدث عن  
 حق الإعلاميين.

\* توجهات جلالة الملك.  
 \* منع حبس وتوقيف الصحفيين.  
 \* تعديل قانون الصحافة والنشر.  
 \* تناغم التشريعات مع عملية الإصلاح.  
 \* إتاحة مساحة أوسع لحرية الصحفيين.

\* إجراءات تبليغ الصحفيين بالمحاكم سيئة.  
 \* سوء المعاملة التي يلقاها الصحفيون بالمحاكم.  
 \* إقامة الدعوى على رئيس التحرير.  
 \* تعطيل ووقف بعض الصحف عن الصدور.  
 \* المحاكمات تتم للصحفيين دون رقابة وحضور النقابة.

\* المسؤولون لا ينفذون توجيهات جلالة الملك.  
 \* لم يحدث اي تعديل جذري على القوانين.  
 \* تدخل الحكومة بالاعلام.  
 \* استمرار اعتقال الصحفيين.  
 \* لا يتاح الوصول الى المعلومات.  
 \* وسائل الاعلام لا تزال خائفة.  
 \* لا يبيت بقضايا الصحافة بالمحاكم بسرعة.  
 \* وجود رقابة مسبقة.

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
24.0	23	تقدم حرية الإعلام
9.4	9	تراجع حرية الإعلام
58.3	56	لا تأثير له
8.3	8	لا رأي لي
100.0	96	Total



\* تخفيف الضغوط عن الصحفيين.  
\* الدورات التدريبية.

\* ساهم في رفع مستوى الحريات.  
\* وضع تشريعات اعلامية جديدة.  
\* الاطمئنان على وضع الصحفيين عند  
تعرضهم للمشاكل.

\* لا يمثل الطموحات الاعلامية.  
\* تعدد المرجعيات الاعلامية.  
\* المجلس الاعلى لا يمثل الاعلام  
والصحافة.

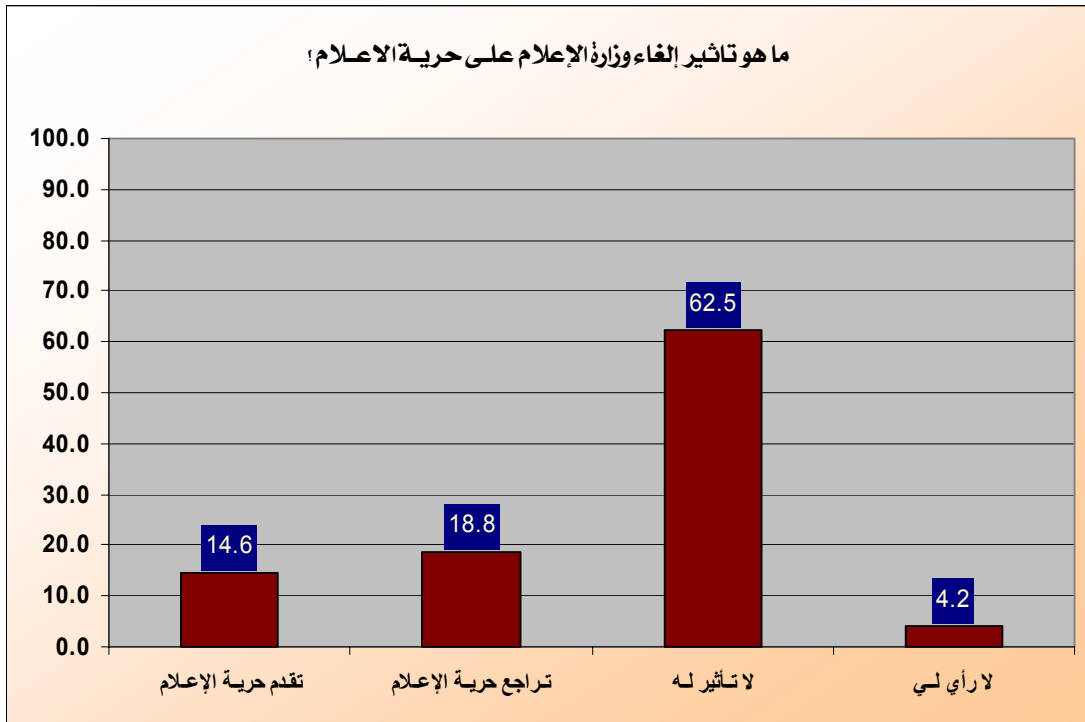
\* المجلس اداة حكومية للضغط على  
الصحافة.  
\* دوره استشاري.  
\* تصريحاته وتوجهاته كلام لا يطبق.

\* غير قادر على اقناع الحكومة.  
\* لا يختار لعضويته الكفاءات الحقيقية  
القادرة على العمل.  
\* لا يقوم المجلس بالتوعية بدوره.  
\* لا يستطيع تغيير عقليات المسؤولين.  
\* لا يضغط على الحكومة بشكل قوي  
وفعلا.

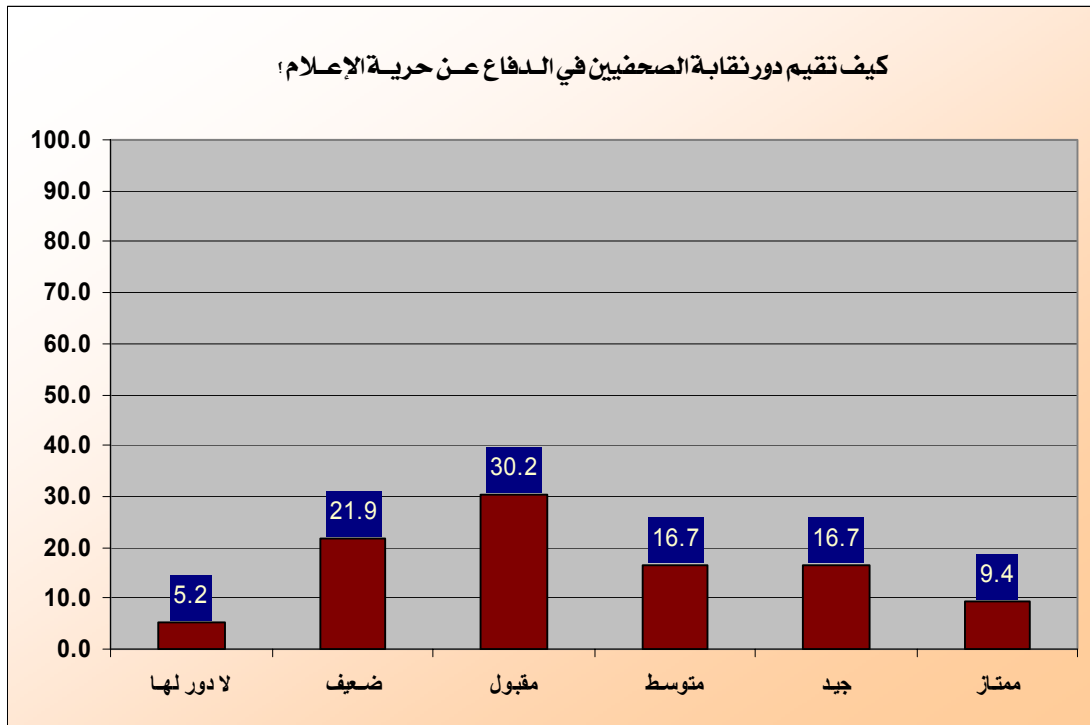
\* مضغوط عليه ولا تنفذ توجهاته على  
ارض الواقع.  
\* لا يوجد دور فعلي له وغير مستقل.  
\* لا توجد علاقة بين المجلس والصحافة.  
\* السلطة التنفيذية هي الاقوى.  
\* المجلس تنقصه آليات التحرك.  
\* يتدخل في شؤون النقابة.  
\* آليات اختيار اعضاء المجلس غير  
واضحة.



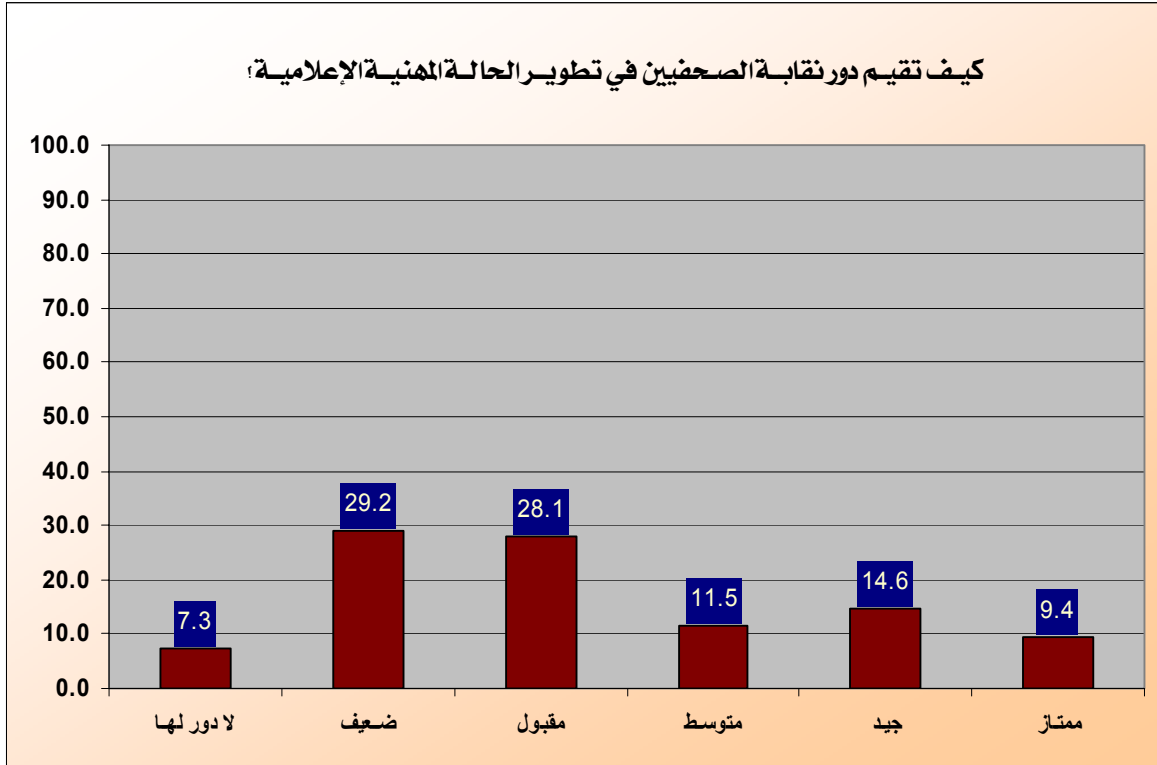
النسبة المئوية	عدد المجيبين	
14.6	14	تقدم حرية الإعلام
18.8	18	تراجع حرية الإعلام
62.5	60	لا تأثير له
4.2	4	لا رأي لي
100.0	96	Total



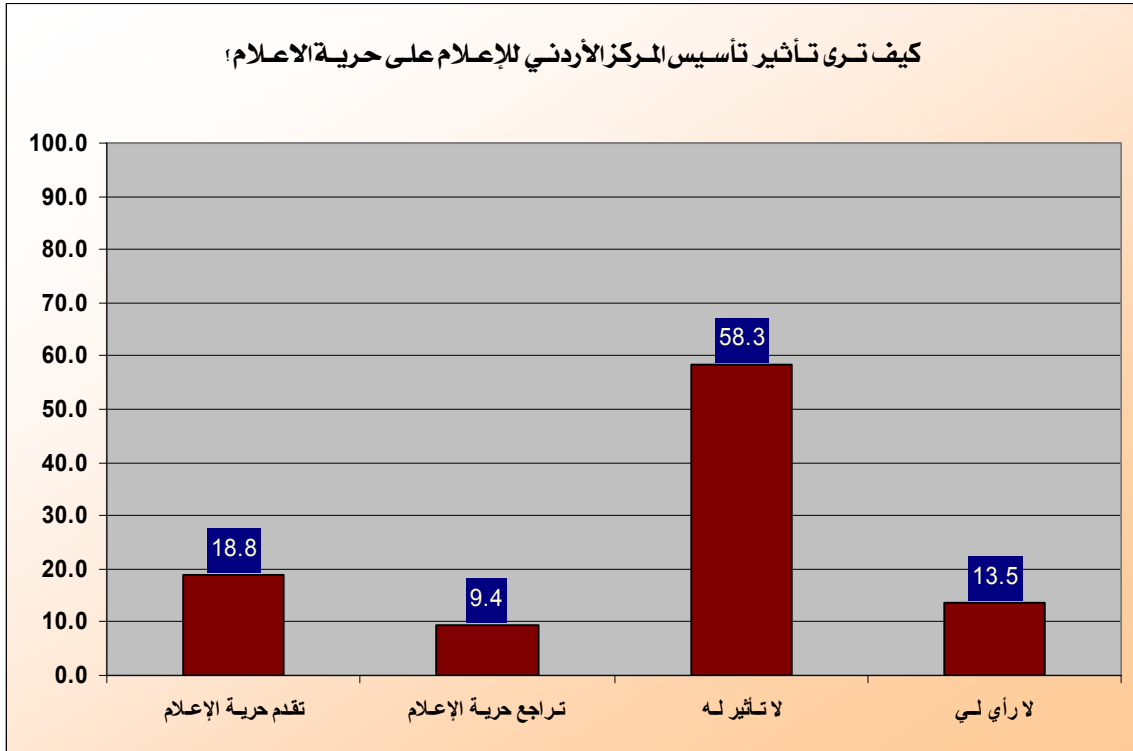
النسبة المئوية	عدد المجيبين	
5.2	5	لا دور لها
21.9	21	ضعيف
30.2	29	مقبول
16.7	16	متوسط
16.7	16	جيد
9.4	9	ممتاز
100.0	96	Total



النسبة المئوية	عدد المجيبين	
7.3	7	لا دور لها
29.2	28	ضعيف
28.1	27	مقبول
11.5	11	متوسط
14.6	14	جيد
9.4	9	ممتاز
100.0	96	Total



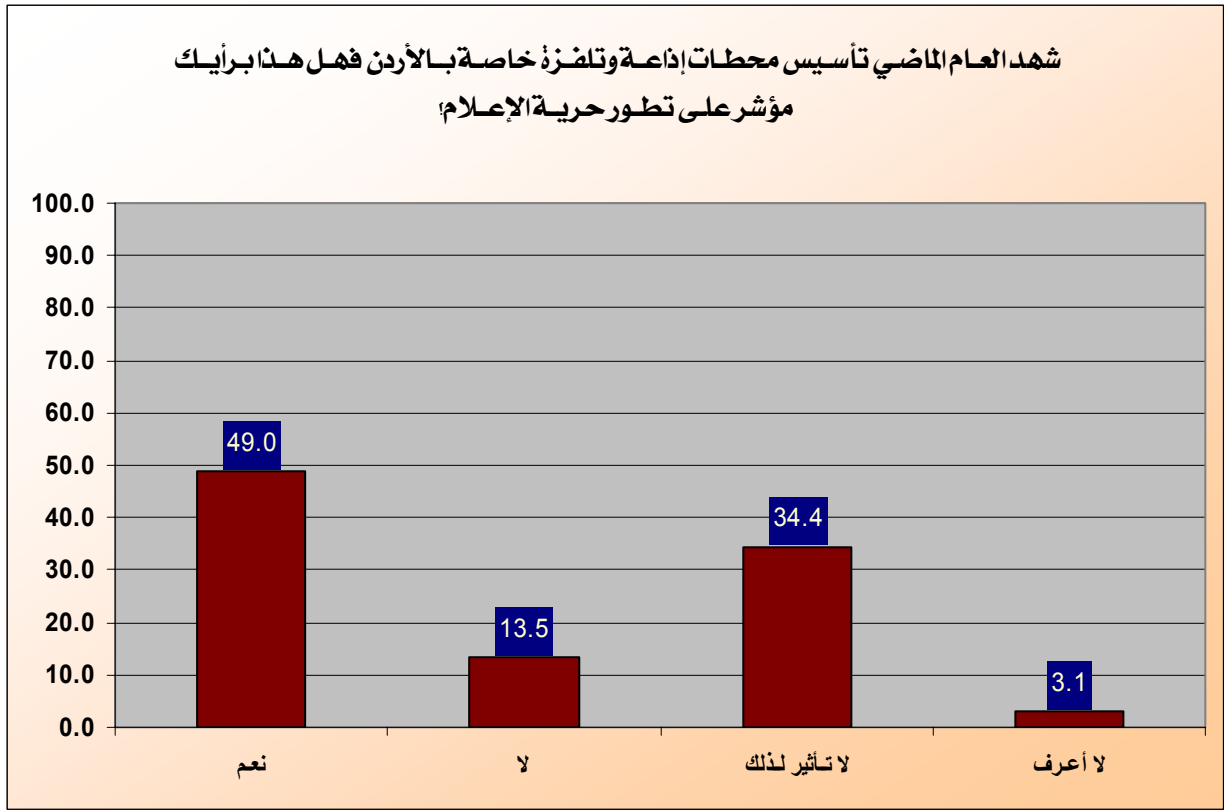
النسبة المئوية	عدد المجيبين	
18.8	18	تقدم حرية الإعلام
9.4	9	تراجع حرية الإعلام
58.3	56	لا تأثير له
13.5	13	لا رأي لي
100.0	96	Total



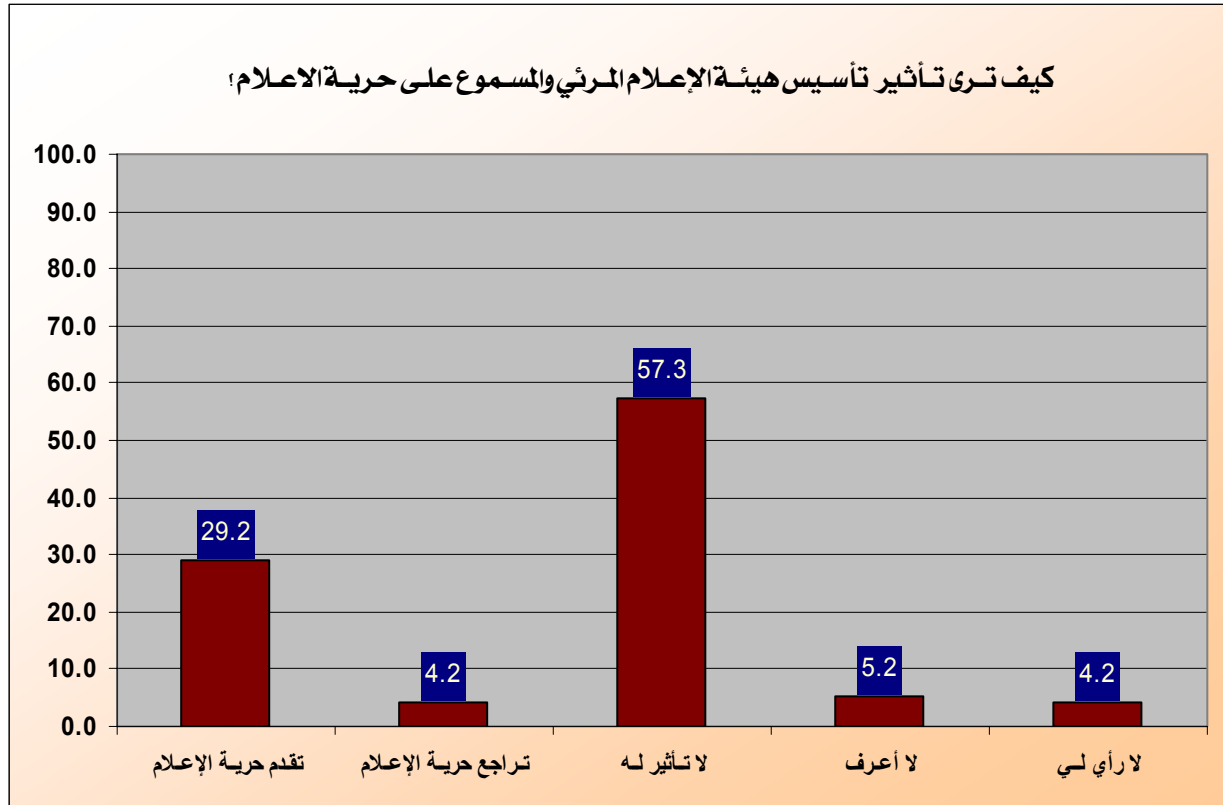
- \* متابعة الاعلام.
- \* تسويق الاردن في الخارج.
- \* توفير خدمات للصحفيين.
- \* مرجعية للتنسيق.
- \* منح تصاريح للمحطات الفضائية.
- \* وضع حد للتجاوزات المهنية.
- \* عمل استطلاعات رأي.
- \* التعامل مع الصحفيين من خارج الاردن.

- \* بديل لوزارة الاعلام.
- \* توفير المعلومات.
- \* توثيق العلاقات الاردنية العربية والدولية.
- \* اثاره نقاش حول التشريعات الاعلامية.
- \* وصول صوت الصحفي.
- \* عرض مهام المسؤولين.
- \* عقد ندوات ومؤتمرات.
- \* شبكة علاقات عامة.
- \* اصدار تقارير دورية والتوثيق.

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
49.0	47	نعم
13.5	13	لا
34.4	33	لا تأثير لذلك
3.1	3	لا أعرف
100.0	96	Total



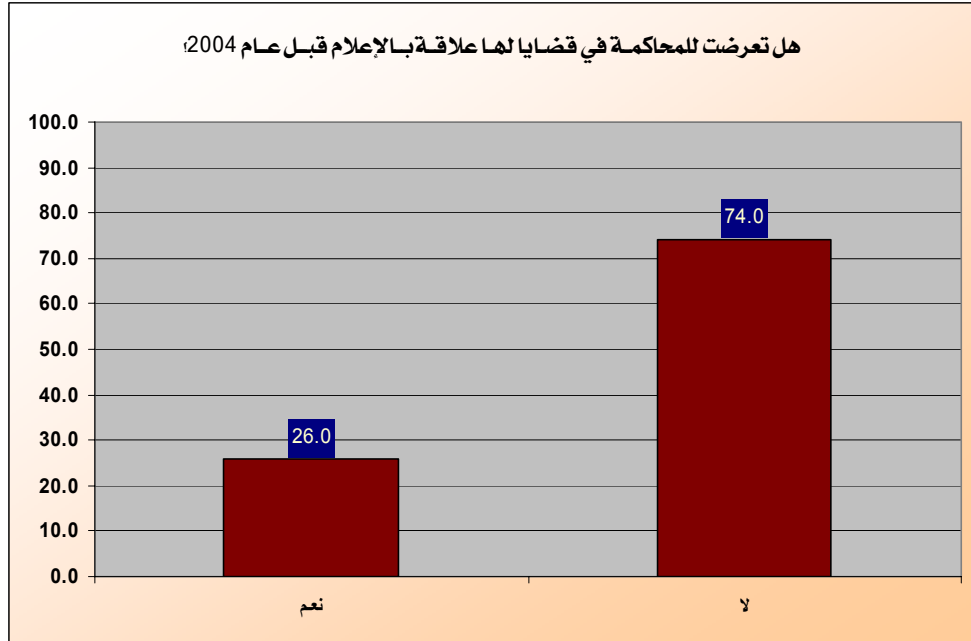
النسبة المئوية	عدد المجيبين	
29.2	28	تقدم حرية الإعلام
4.2	4	تراجع حرية الإعلام
57.3	55	لا تأثير له
5.2	5	لا أعرف
4.2	4	لا رأي لي
100.0	96	Total



- \* توجيه الاعلام.
- \* التشريع.
- \* تطوير الرسالة الاعلامية.
- \* نقل صورة اوضح عن الاردن للخارج.
- \* تجنب القضايا الحساسة.
- \* عدم تطوير الاعلام.
- \* تقييد المؤسسات الاعلامية.
- \* تشكيل رأي عام.

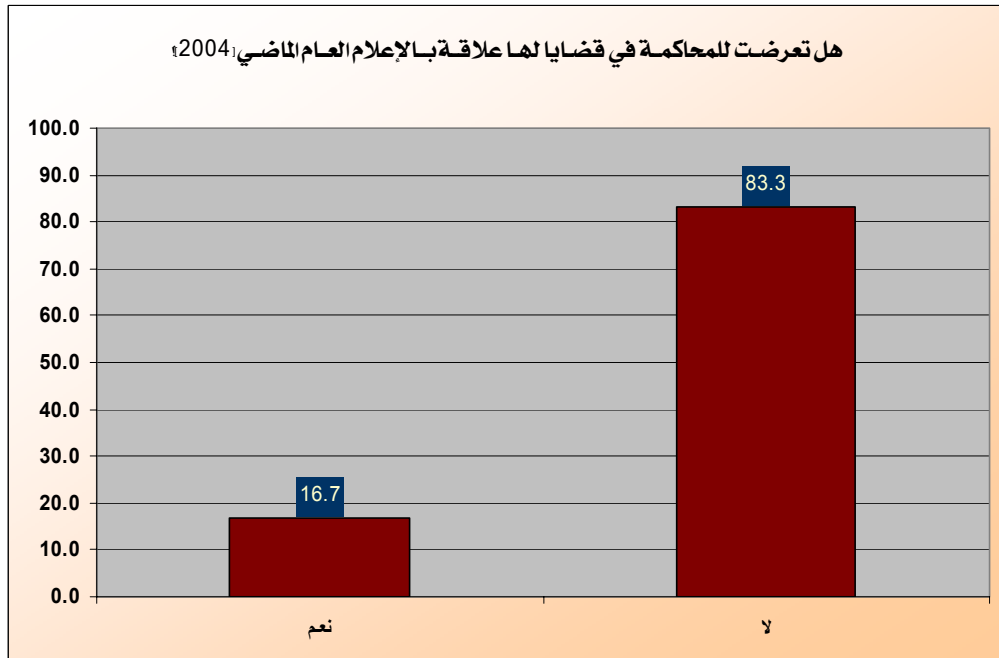
- \* منح تراخيص للمحطات التلفزيونية والاذاعية.
- \* زيادة الاستثمار في الاعلام.
- \* تنظيم الترددات.
- \* اعداد لائحة المصنفات المرئية او المسموعة لاجازتها.
- \* دور تنسيقي وتنظيمي.
- \* دور تثقيفي.

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
26.0	25	نعم
74.0	71	لا
100.0	96	Total

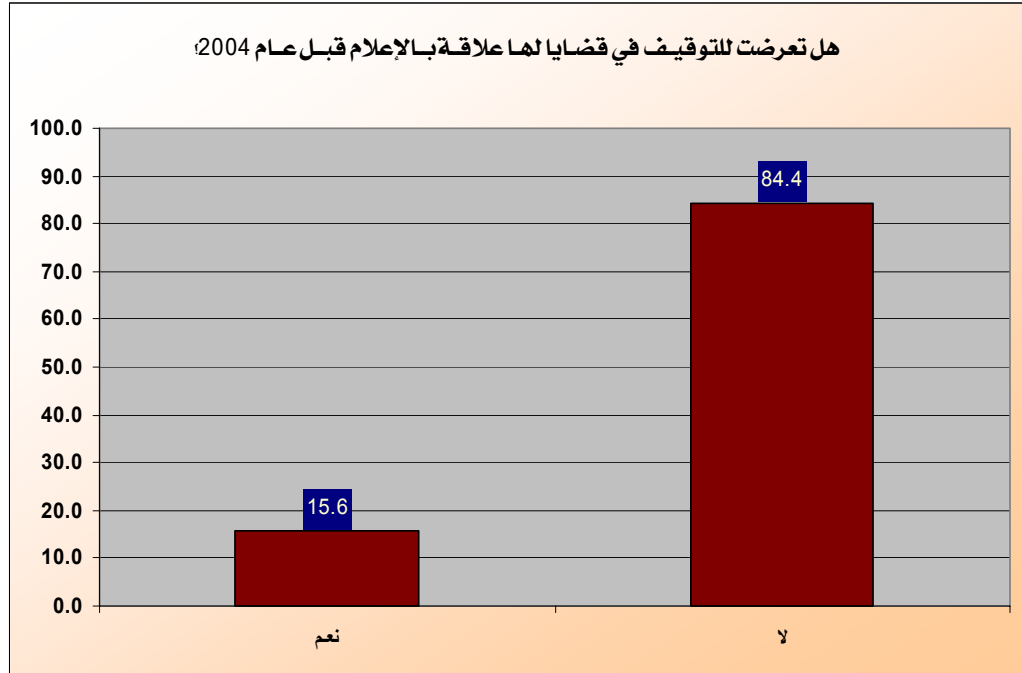


( )

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
16.7	16	نعم
83.3	80	لا
100.0	96	Total

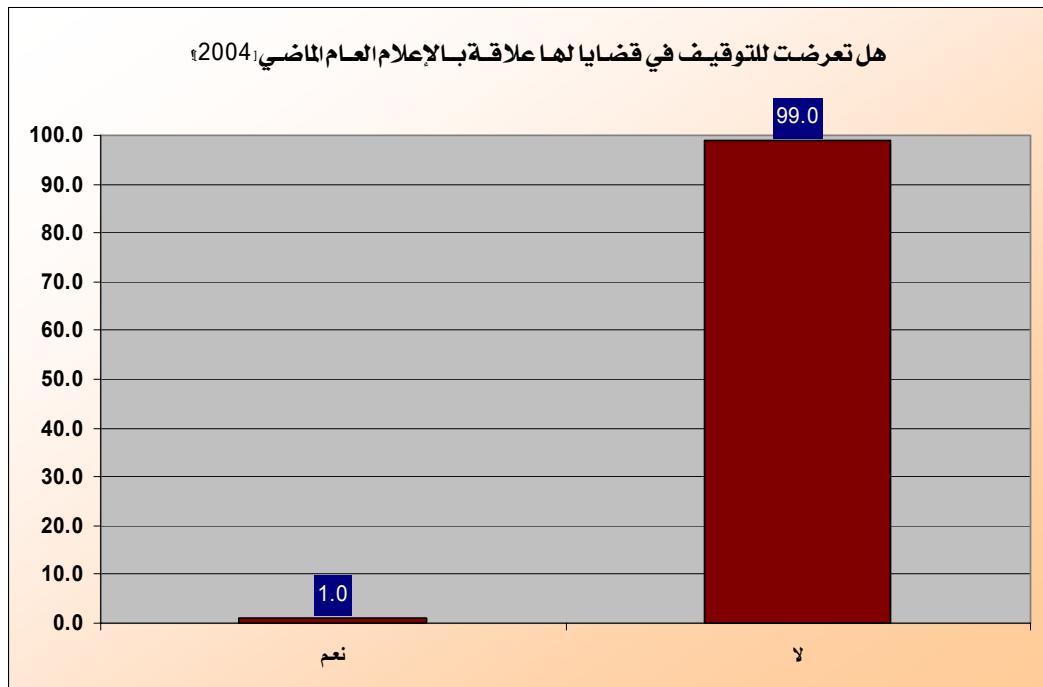


النسبة المئوية	عدد المجيبين	
15.6	15	نعم
84.4	81	لا
100.0	96	Total



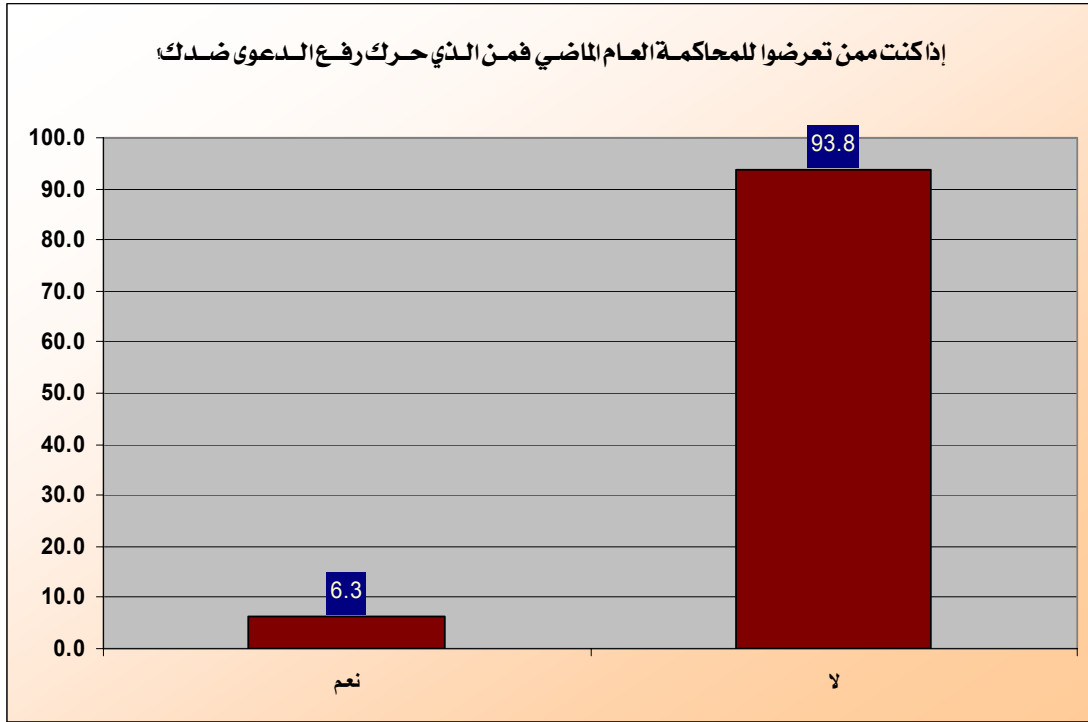
( )

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
1.0	1	نعم
99.0	95	لا
100.0	96	Total





النسبة المئوية	عدد المجيبين	
8.3	8	الحكومة
3.1	3	مسؤولون في الحكومة
3.1	3	شركات خاصة
1.0	1	مؤسسات شبه حكومية
6.3	6	مواطنون عاديون



اجاب ١٥٨ % منهم انه لا يوجد تهمة وقال ٣٥ % لا اعرف. في حين انحصرت الاجابات الاخرى في التالي:

- \* الاساءة للمصلحة العليا للدولة.
- \* المس بهيبة الدولة .
- \* نشر اخبار عن مرافق حكومية وشركات خاصة.
- \* تعكير صفو العلاقات مع دول عربية.
- \* تجاوزات.
- \* انتقادات لشخصيات عامة.

\* المحافظ ٣٧٪  
 \* قرار اداري ٣٧٪  
 \* محكمة امن الدولة ٣٧٪

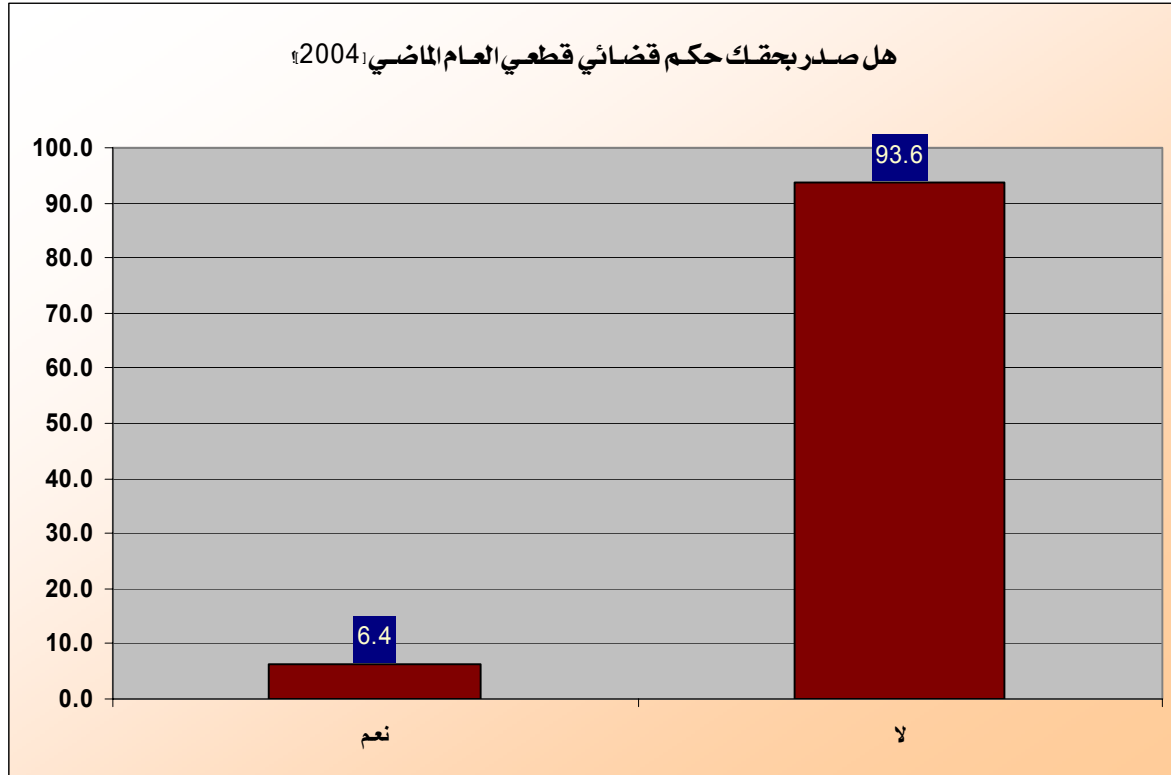
\* لا يوجد ٢٥٩٪  
 \* وزارة الاعلام ١١٪  
 \* محكمة شرعية اردنية ٧٤٪  
 \* الحكومة ٧٤٪

اما عن اسباب التوقيف فاورد الاعلاميون عدة اسباب اهمها:

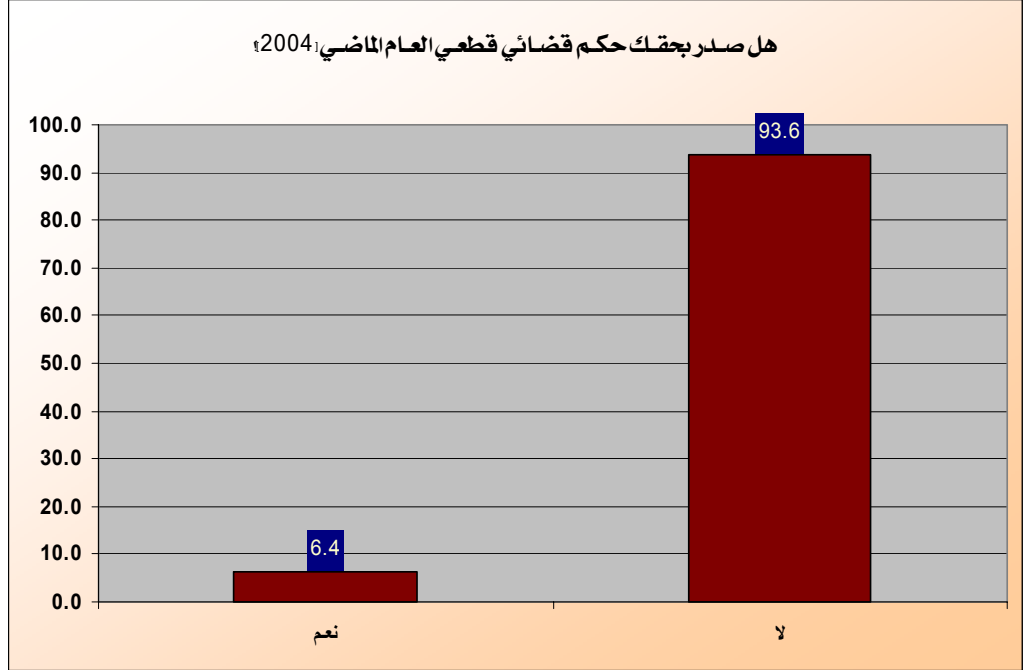
\* كتابة الشعر.  
 \* تجاوزات.  
 \* نشر اخبار غير صحيحة.  
 \* القذح والذم والتشهير.

( )

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
6.4	6	نعم
93.6	88	لا
100.0	94	Total

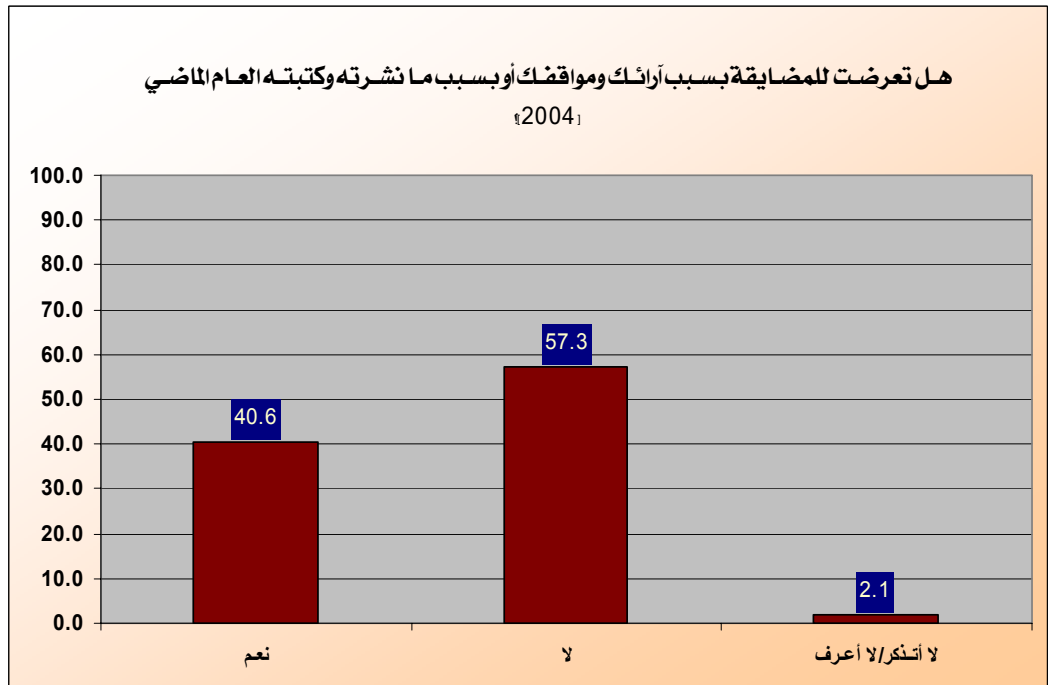


النسبة المئوية	عدد المجيبين	
33.3	2	غرامة
66.7	4	براءة وعدم مسؤولية
100.0	6	Total

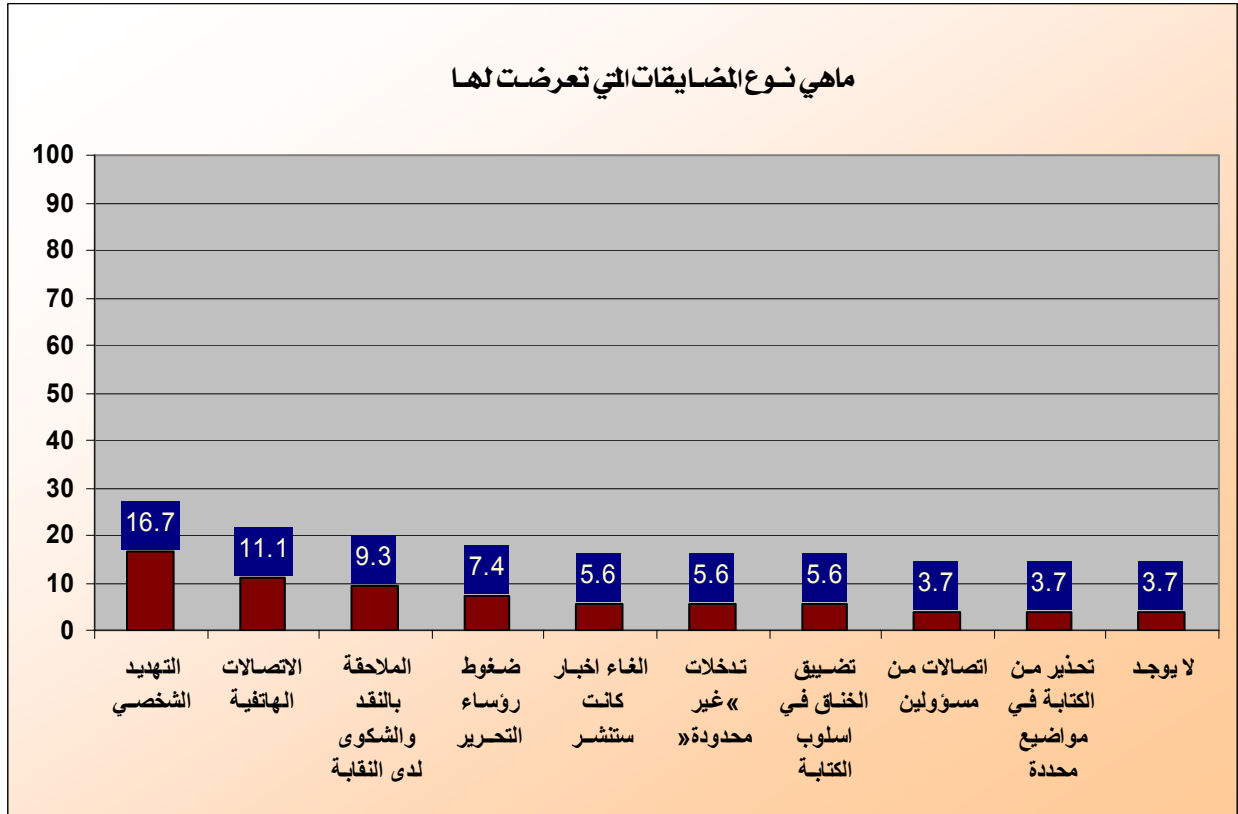


( )

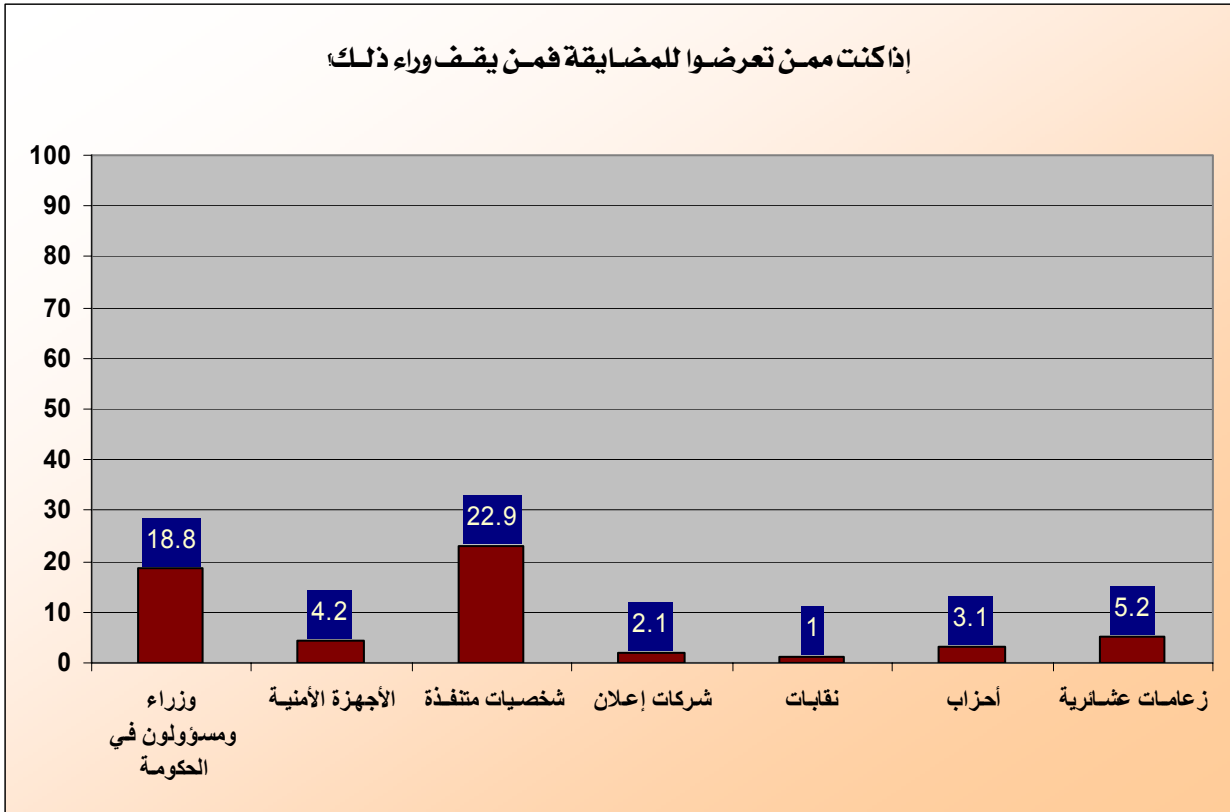
النسبة المئوية	عدد المجيبين	
40.6	39	نعم
57.3	55	لا
2.1	2	لا أتذكر/لا أعرف
100.0	96	Total



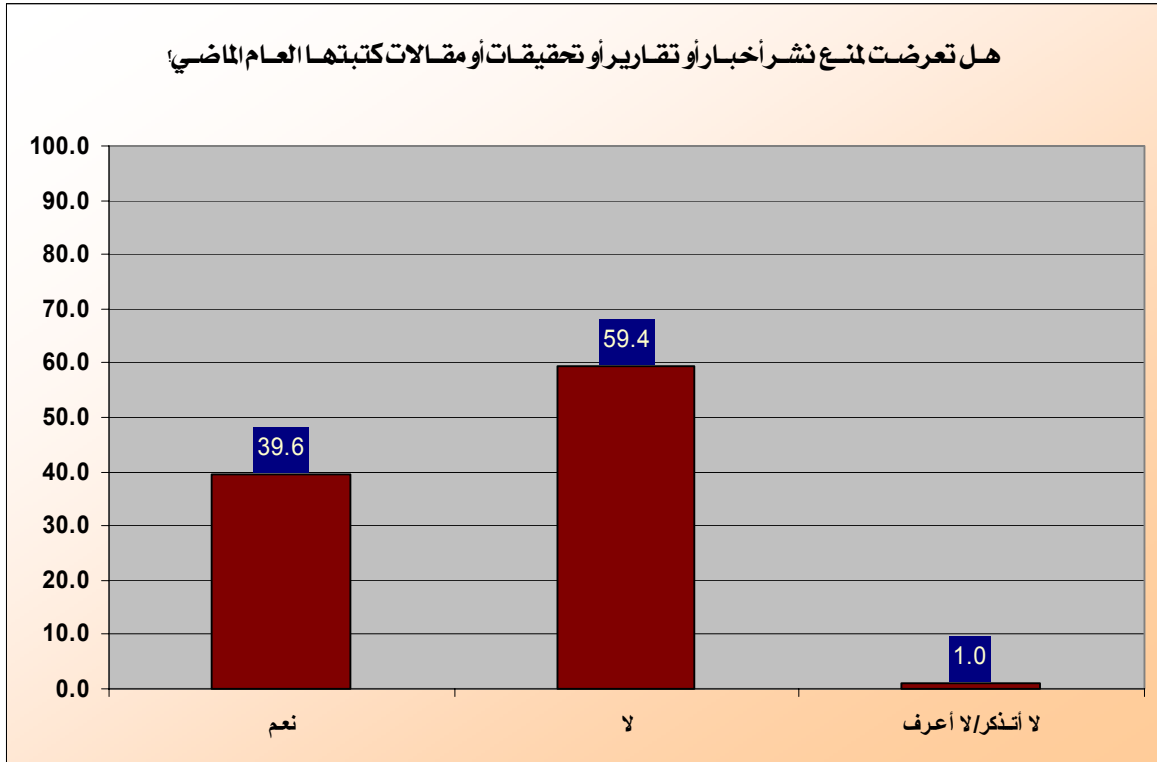
نوع المضايقات	النسبة المئوية
التهديد الشخصي	16.7
الاتصالات الهاتفية	11.1
الملاحقة بالنقد والشكوى لدى النقابة	9.3
ضغوط رؤساء التحرير	7.4
الغاء اخبار كانت ستنتشر	5.6
تدخلات « غير محدودة »	5.6
تضييق الخناق في اسلوب الكتابة	5.6
اتصالات من مسؤولين	3.7
تحذير من الكتابة في مواضيع محددة	3.7
لا يوجد	3.7



النسبة المئوية	عدد المجيبين	
18.8	18	وزراء ومسؤولون في الحكومة
4.2	4	الأجهزة الأمنية
22.9	22	شخصيات متنفذة
2.1	2	شركات إعلان
1.0	1	نقابات
3.1	3	أحزاب
5.2	5	زعامات عشائرية



النسبة المئوية	عدد المجيبين	
39.6	38	نعم
59.4	57	لا
1.0	1	لا أتذكر/لا أعرف
100.0	96	Total

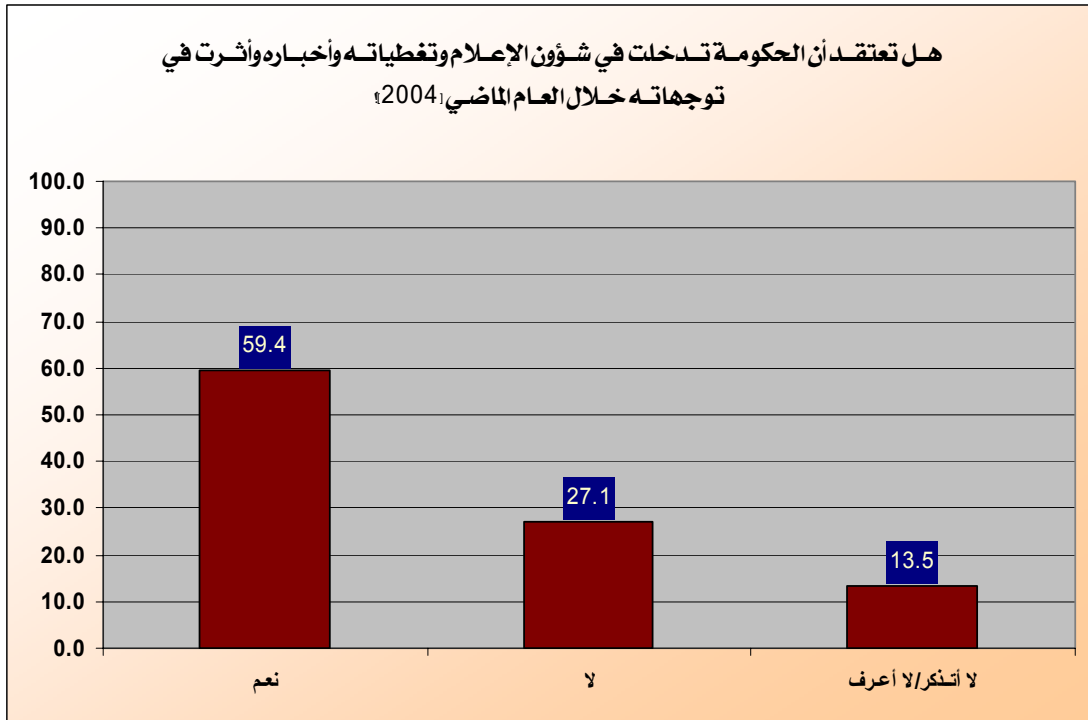


- \* المساس بدول صديقة أو شقيقة.
- \* توقيف طباعة الجريدة.
- \* قرار من رئيس التحرير.
- \* قرار الصحفي لمشرف على المقالات.

- \* لا يوجد حرية صحفية.
- \* تجاوز الخطوط الحمراء.
- \* لأنها ضد رئيس الحكومة.
- \* عدم نزاهة المسؤولين.
- \* تحت مبرر حماية المصلحة الوطنية أو المصلحة العليا.

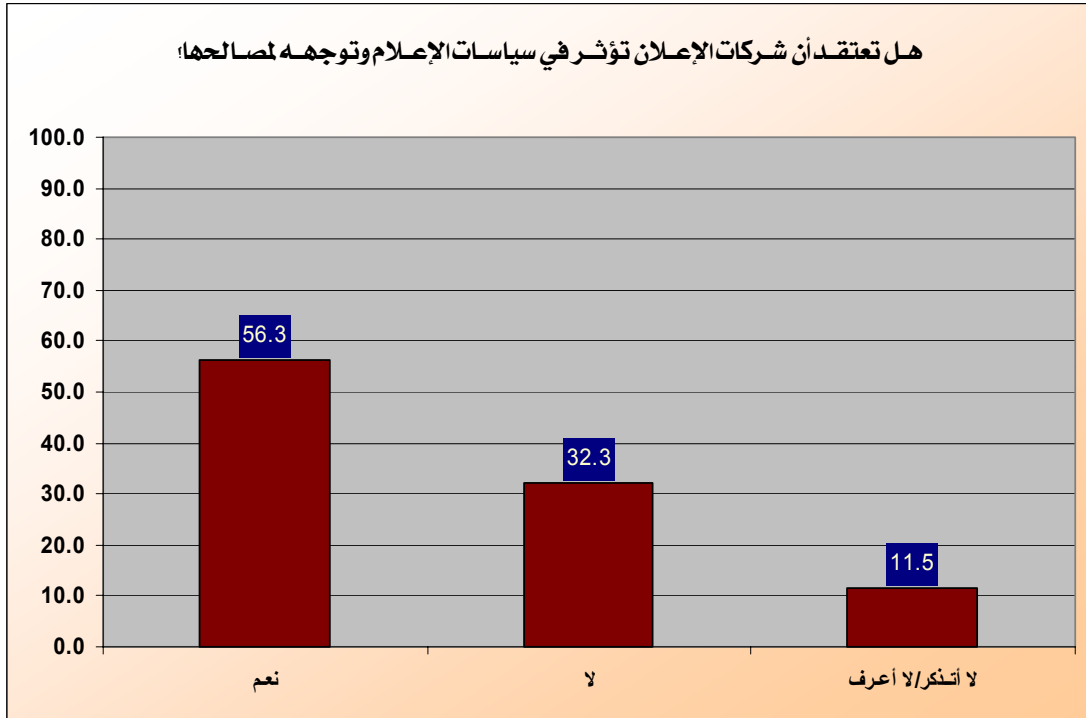
( )

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
59.4	57	نعم
27.1	26	لا
13.5	13	لا أتذكر/لا أعرف
100.0	96	Total



- \* مبررات أمنية.
- \* القانون يسمح لها بذلك.
- \* بهدف السيطرة على الإعلام.
- \* التضيق على حرية الإعلام.
- \* الحكومة لا تقبل النقد والرأي الآخر.
- \* الحفاظ على المصلحة الوطنية العامة.
- \* الدفاع عن الحكومة وسياساتها وتسويقها وتحسين صورتها.
- \* الحفاظ على العلاقة مع دول مجاورة.
- \* وجود اخبار تمس العراق.
- \* وجود تجاوز للخطوط الحمراء.
- \* وجود اخبار سيئة.
- \* شراء الصحفيين.
- \* الضغط على الرأي العام.
- \* الغاء او تغيير اخبار.
- \* الوضع السياسي في المنطقة.
- \* حصر الاخبار بالاذاعة والتلفزيون.
- \* التخلص من الدخلاء على الصحافة.

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
56.3	54	نعم
32.3	31	لا
11.5	11	لا أتذكر/لا أعرف
100.0	96	Total



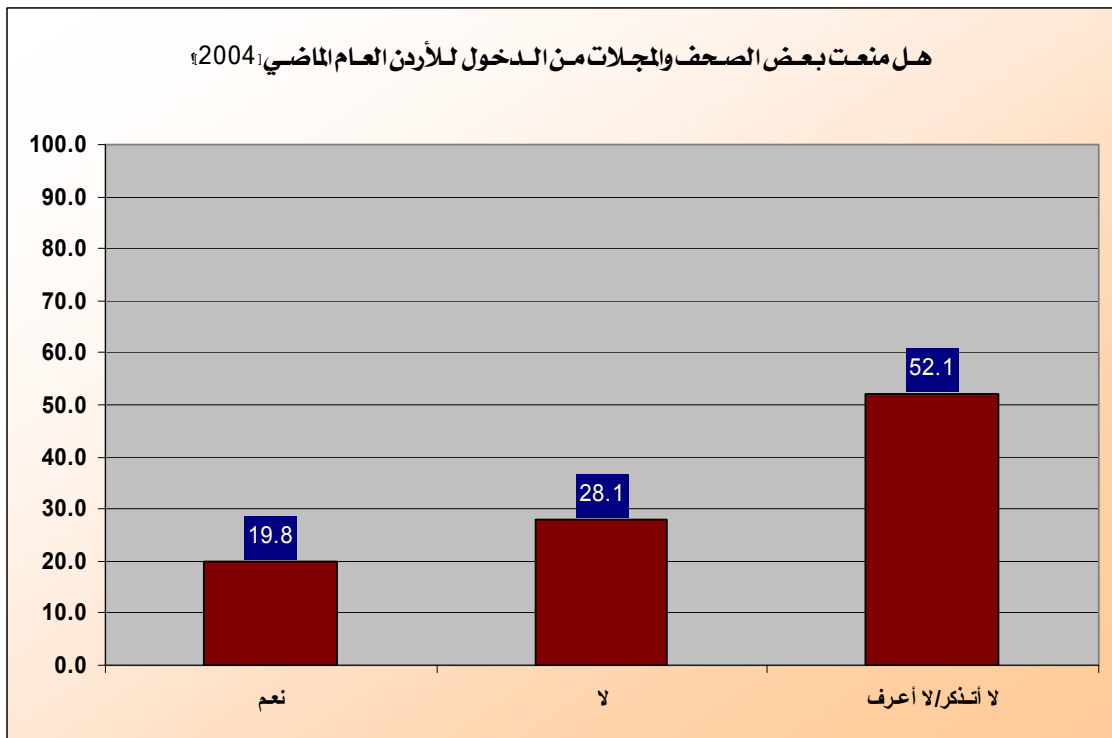
- \* المساومة.
- \* التستر على قضايا لها علاقة بالشركة.
- \* شراء ذمم الصحفيين.
- \* تغيير الاخبار.

- \* وجود مصالح مشتركة بينها وبين المؤسسة الاعلامية.
- \* تهديد بعدم نشر الاعلان.
- \* طلب عدم نشر اي معلومات حول شركاتهم.



( )

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
19.8	19	نعم
28.1	27	لا
52.1	50	لا أتذكر/لا أعرف
100.0	96	Total



! ..

..

.

\* المحور العربي.

\* العرب تايمز.

\* مجلة اسرائيلية تخص عرب ٤٨ .

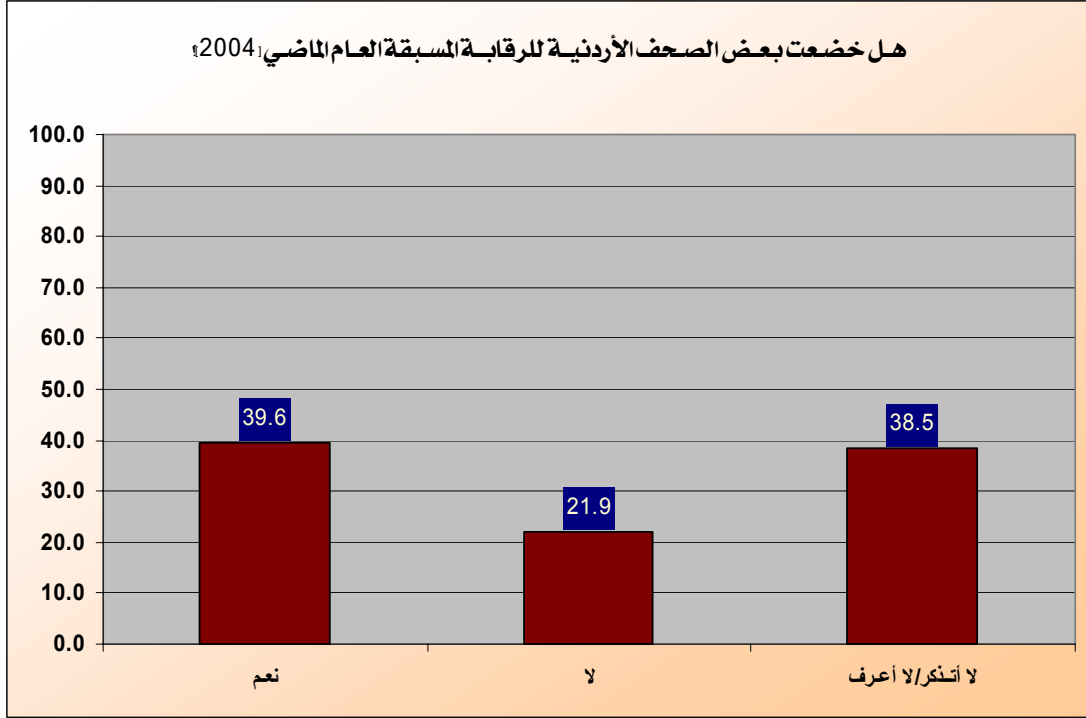
\* القدس العربي.

\* الحياة.

\* الشرق الاوسط.

( )

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
39.6	38	نعم
21.9	21	لا
38.5	37	لا أتذكر/لا أعرف
100.0	96	Total



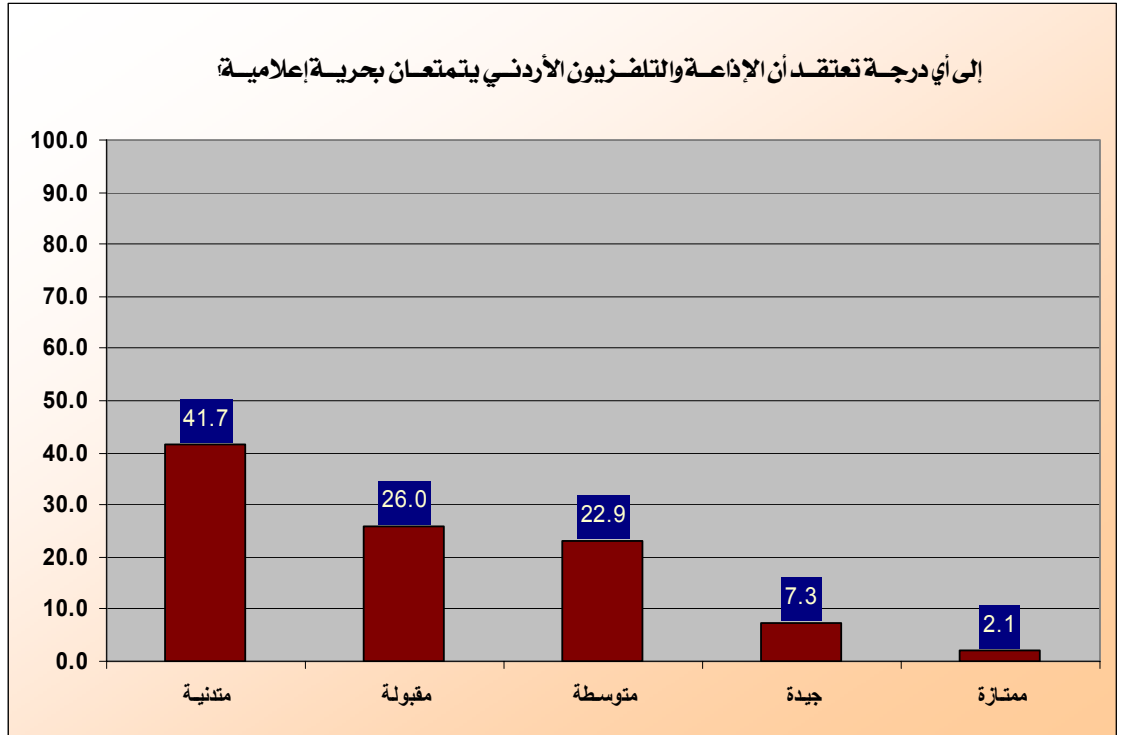
### جاءت أبرز الاجابات كالتالي:

- \* العرب اليوم.
- \* مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.
- \* المحور.
- \* البلاد.
- \* الميثاق.
- \* السبيل.
- \* المجد.
- \* الوحدة.
- \* الرأي.
- \* الشاهد.
- \* الدستور.
- \* الغد.

### أما عن الاسباب التي يعتقدون انها وراء هذه الرقابة فقد جاءت اجاباتهم كالتالي:

- \* لا يوجد اسباب ١٤%.
- \* لا اعرف ٣%.
- \* الوضع السياسي ٤٩%.
- \* سياسة السلطة التنفيذية ٣٣%.

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
41.7	40	متدنية
26.0	25	مقبولة
22.9	22	متوسطة
7.3	7	جيدة
2.1	2	ممتازة
100.0	96	Total



**وكانت أبرز الاجابات التي وجدت أن مستوى الحرية التي تتمتع بها الإذاعة والتلفزيون جيدة كانت على النحو التالي:**

- \* برامجها قوية وخاصة الحوارية.
- \* أفضل من السنوات السابقة.
- \* متوازنة دائماً.
- \* إدارتها جيدة.

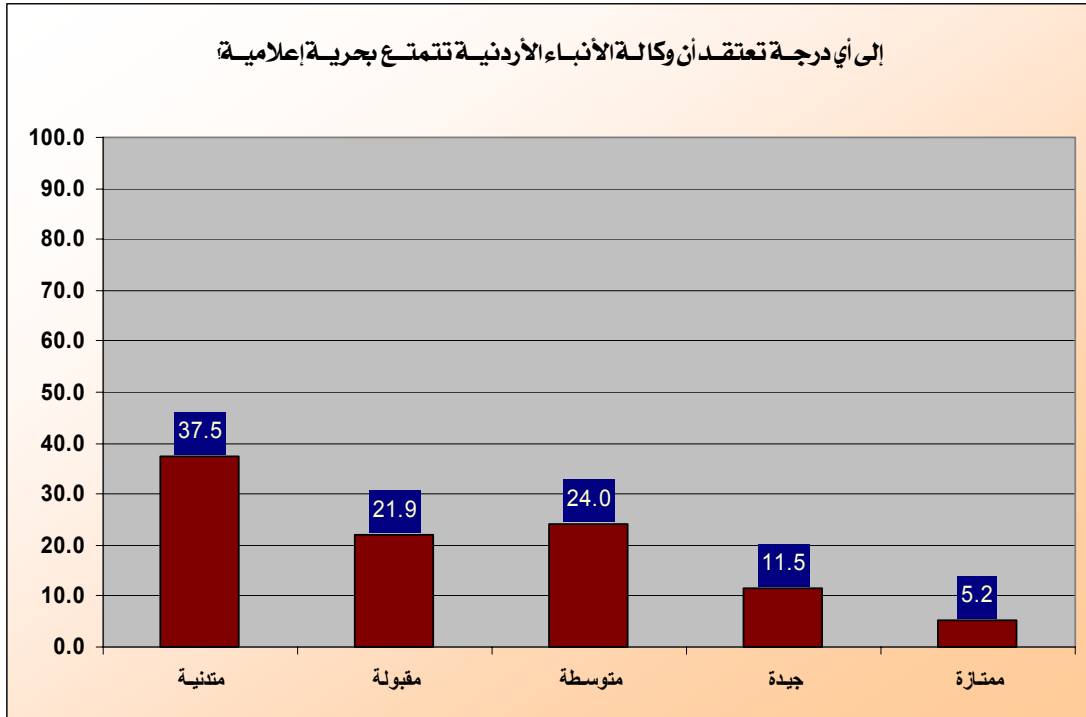
**وعزا الاعلاميون تدنى مستوى الحرية التي تتمتع بها الإذاعة والتلفزيون لعدد كبير من الاسباب ابرزها:**

- \* تدخل جهات عليا ووجود رقابة.
- \* الجمود الاداري.
- \* وجود اشخاص غير نزيهين.
- \* عدم وجود الرأي الاخر.
- \* مؤسسة حكومية بدون صلاحيات.
- \* مقيدة بالسياسة الداخلية.
- \* تعمل بإشراف الحكومة.
- \* لانها ذراع الحكومة.

\* قلة الخبرة.  
\* ضعف الكادر.  
\* الخوف من البلبلة.

\* تعدد المرجعيات.  
\* بسبب القائمين على البرامج.  
\* الوساطة والمحسوبية.

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
37.5	36	متدنية
21.9	21	مقبولة
24.0	23	متوسطة
11.5	11	جيدة
5.2	5	ممتازة
100.0	96	Total



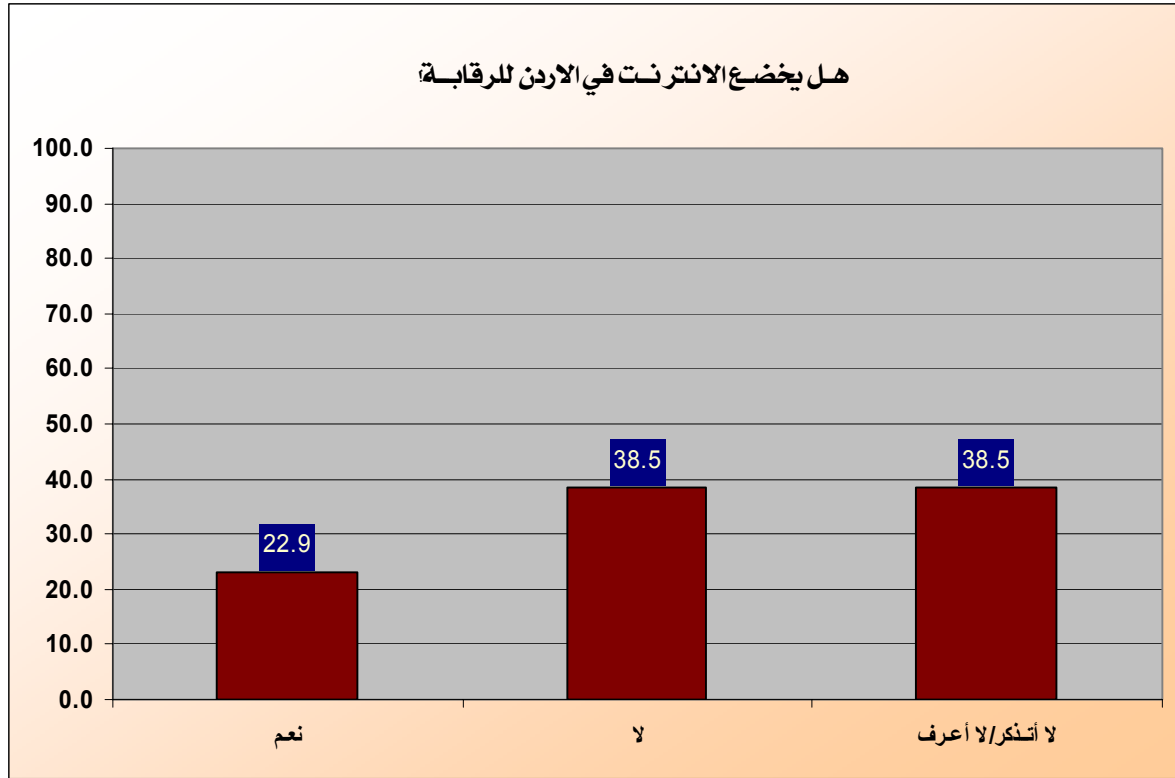
وأبرز الإجابات التي وجدت أن وكالة الأنباء تتمتع بدرجة جيدة من الحرية الإعلامية كانت على النحو التالي:

\* الكادر الإداري الجيد.  
\* سقف أعلى من الإذاعة والتلفزيون.  
\* جراحة في معالجة الأمور.

**كما تركزت الاجابات التي اظهرت تدنى درجة الحرية الإعلامية عند وكالة الأنباء الأردنية على النحو التالي:**

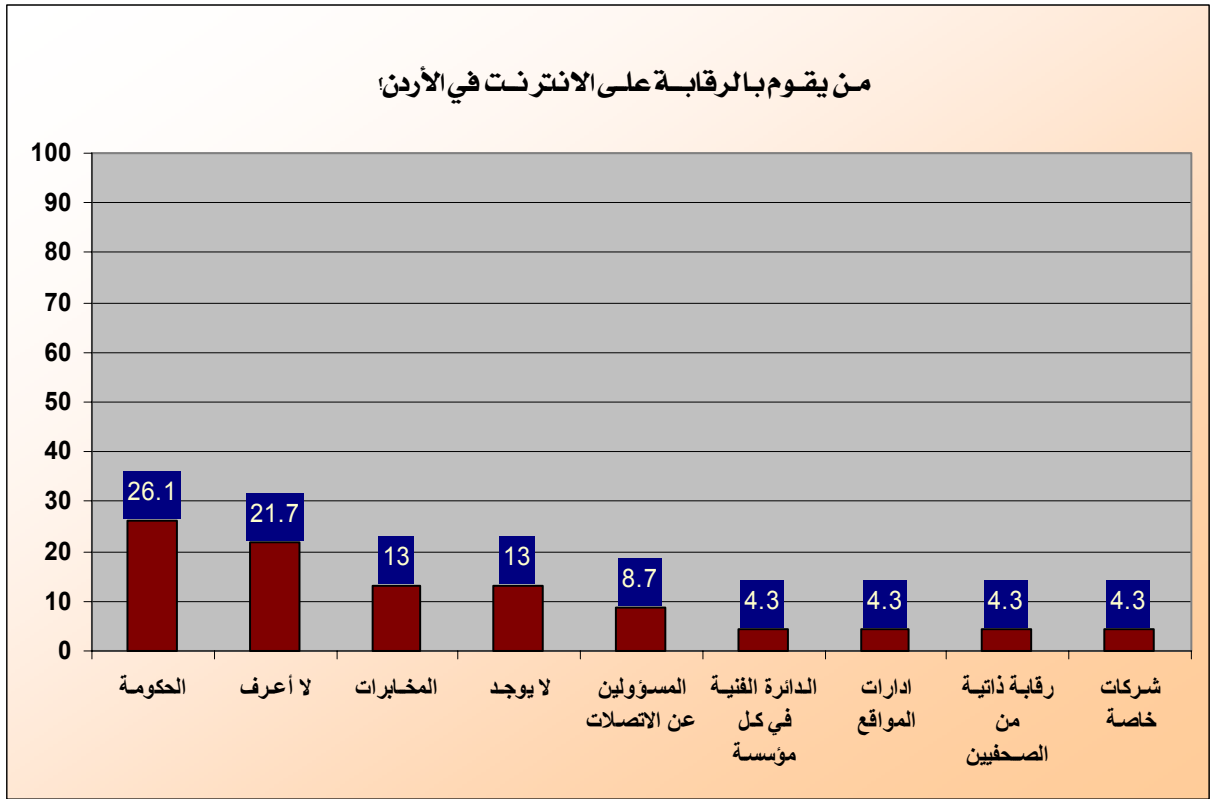
- \* تخضع لسيطرة الحكومة مباشرة.
- \* كوادرها ضعيفة.
- \* الرقابة عليها كبيرة وقوية.
- \* غير قادرة على مواكبة التطورات.
- \* وجود رقابة ذاتية.
- \* لأنها الوحيدة وليس لها منافس.

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
22.9	22	نعم
38.5	37	لا
38.5	37	لا أتذكر/لا أعرف
100.0	96	Total



- \* مواقع دينية.
- \* مواقع سياسية.
- \* مواقع تستهدف الاردن مثل عرب تايمز.
- \* مواقع اعلامية.
- \* رقابة خفية.
- \* هناك مواقع مسيطر عليها من جهات حكومية.
- \* مواقع تمس الاردن.

النسبة المئوية	عدد المجيبين	
26.1	6	الحكومة
21.7	5	لا أعرف
13.0	3	المخابرات
13.0	3	لا يوجد
8.7	2	المسؤولين عن الاتصالات
4.3	1	الدائرة الفنية في كل مؤسسة
4.3	1	ادارات المواقع
4.3	1	رقابة ذاتية من الصحفيين
4.3	1	شركات خاصة
100.0	23	Total



\* من خلال وسيط اردني ٤٣ر٣% .  
 \* عملية رقابة فقط ٤٣ر٣% .  
 \* عملية تقنية فقط ٤٣ر٣% .

\* لا اعرف ٤٣ر٣٠% .  
 \* حجب المواقع ٢١ر٧% .  
 \* لا يوجد ٢١ر٧% .  
 \* اساليب فنية ١٣ر١% .